جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الجماعات المحلية في دعم النشاط السياحي

— بلدية زلفانة نموذجا —

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

نوقشت يوم الإثنين 2020/10/28

اعداد الطالبة

سعدات رشيدة

تحت اشراف الاستاذ

طواهرية أحلام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ سويقات عبد الرزاق	جامعة غرداية	رئيسا
د/ طواهرية احلام	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أ/ بجقينة مصطفى	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية : 1441/1440هـ - 2020/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه. وله الحمد والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، فهو الذي قدرنا على شرب هذا العلم الوافر..

إلى معلم البشرية ومنبع العلم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم..

إلى كل من شجعني في رحلتي نحو التميز والنجاح. وكل من ساندني ووقف جنبي..

إلى كل ينابيع العطاء والذين زرعوا في نفسي الطموح والمثابرة والجد..

إليك خاصة أستاذتي طواهرية أحلام و الزميلة رزاق سليمة

وبن عطاءالله موسي ..

إلى كل من ناقشني في عملي فبارك الله فيه ورعاه..

وأخيرا أعيد الشكر لله سبحانه وتعالى..

الاهداء

إلى الوالدين الكريمين..

إلى إخوتي وأفراد عائلتي..

إلى كل أساتذتي في جميع الأطوار..

إلى كل الأصدقاء والأحباب أينما وجدوا..

إلى كافة مناضلي العلم ومحترفي الحبر...

ملخص

تعتبر السياحة من بين الانشطة الانسانية القديمة التي عرفها الانسان وطورها مع الزمن لتصبح نشاطا اقتصاديا قائما بذاته ومحركا لراس المال العالمي ،ومع الوقت انتقلت السياحة من هدف مركزي مسطر من قبل الدولة لوحدها الى هدف محلي مرتبط بالجماعات المحلية وقدرتها على خلق التميز من خلاله للنهوض بالمستوى المحلي وافراده.

حيث تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر حجر الزاوية في بناء الدولة حيث منح المشروع للبلدية والولاية صلاحيات واسعة في شتى الميادين ومن بينها تنمية وتطوير السياحة حيث أصبحت هذه الصغيرة تمثل معيارا حضاريا ودعامة اقتصادية لدولة، تشتهر الجزائر بتنوع سياحتها فنجد السياحة الصحراوية التي تمثل جزء من هذه الدراسة حيث سنتعرف على السياحة في بلدية زلفانة التي تعرف بينابيعها الساخنة وندرس واقع النشاط السياحي الذي يعد محل اهتمام الكثيرين.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، البلدية، الولاية ، السياحة، النشاط السياحي،

بلدية زلفانة ، السياحة الصحراوية

Summary

Tourism is considered as one of the ancient human activities that was known by man in which he develop it by time to become an economic activity stand-alone and the global capital drive, by time tourism has moved from a central goal ruled by the state alone to a local goal linked to local groups and their ability to create a distinction through it to advance the local level and its individuals.

Where the local groups in Algeria is considered the cornerstone for building the country where the project granted to the municipality and the state permissions in various fields and among them the development of tourism where this small town become a cultural norm and an economic pillar for the country, Algeria is known and famous by its diversity of tourism, so we find saharian tourism which represent a part of this study where we are going to know and learn about tourism in municipality of Zelfana which is known by it hot springs, we study also the reality of tourism activity which is the interest of many people.

Key words: local, municipal, state, tourism, tourism activity, Zelfana ,municipality, desert tourism .

مقدمة

يعتبر النشاط السياحي من الظواهر الإنسانية الأكثر قدما ومزاولة ، إذ أن الإنسان عرف بحركته الدائمة والمستمرة وبأسفاره عبر المدن والدول لتحقيق رغباته وحاجاته واستمتاع بوقته و قد عرفت الأنشطة السياحية في العالم العقود الأخيرة تطورا ملحوظا سواء من حيث ارتفاع عدد السواح أو من خلال الإيرادات التي تدرها هذه الأنشطة . لتصبح السياحة قطاعا مهما بالنسبة للدول وعمودا محركا لاقتصاديات بعضها ومن هذا الجانب ارتبطت السياحة بالتنمية التي تسعى الدول لتحقيقها ومع التطور الذي صاحب العالم انعكس على الاشكال الجديدة لهذا القطاع الحي من حيث التنوع من سياحة استجمام الى سياحة جبلية او بحرية او صحراوية فسياحة تهتم بالأنشطة الدينية او حتى علاجية و اصبح السائح يتوق لنوعيات معينة من الخدمات ما فتح المجال للاهتمام بها على مستوى المعاهد والمراكز للوصول لتقديم خدمات سياحية راقية تجلب المزيد من السياح و المداخيل المالية ايضا .

اين نجد الجماعات المحلية كإدارة اساسية تهدف الى تحقيق التنمية والنهوض بالقطاعات المنتجة بالمدينة . وفي الجزائر تسعى الادارة المحلية والمتمثلة في البلدية من خلال مجموعة القوانين التي منحها اياها المشرع لتحقيق ما سبق . وبالرجوع الى الجزائر والتي تزخر بالتنوع الطبيعي من الساحلي المتوسطي الى الجبلي فالصحراوي كلها تدعم نجاح القطاع السياحي فيما لو تم الاهتمام به من جميع نواحي.

حيث تعتبر بلدية زلفانة الحموية والقطب السياحي مستقبلا أحد أهم الركائز الاقتصادية مستقبلا للولاية وذلك من خلال الاستثمارات السياحية و الخدماتية، التي تسعى الجماعات المحلية إلى تجسيدها من خلال استغلال الموارد السياحية في مدينة زلفانة فنجد الينابيع الحرارية احد اهم الموارد في منطقة تعسى البلدية لدعم وترقية هذا المنتوج الحموي من خلال البرامج المسطرة لتطويره من طرف الهيئات المحلية.

ومن هنا سيتم تحليل مستوى تطبيق اللامركزية في تسيير شؤون الدولة ومدى قدرة الجماعات المحلية في تجسيد طموحات أفراد المجتمع المحلي من خلال الاهتمام بتطلعاتهم وظروفهم في ظل واقعهم المحلى وانطلاقا من مما تملكه المدينة من موارد مختلفة.

1)- اهمية الموضوع :

يكتسي الموضوع اهمية علمية وعملية متمثلة في :

الاهمية العلمية :

-يلقي الموضوع الضوء على النشاط السياحي المغيب في الجزائر منذ سنوات عديدة والذي لا يقل اهمية عن باقي القطاعات الاخرى.

-يناقش الموضوع العلاقة بين الادارة المحلية والمتمثلة في البلدية و القطاع السياحي بالمدينة وكل الشركاء المساهمين في هذا القطاع .

الاهمية العملية :

- ان الموضوع يناقش واقع النشاط السياحي ببلدية زلفانة ويحاول ان يحدد جل العقبات التي تحد من تطور هذا القطاع ليصبح قطاعا مدرا للمداخيل لا قطاعا يشكل عجزا على كاهل الخزينة .

-يحاول الموضوع الوصول الى واقع تطبيق فكرة التخطيط السياحي ومدى مشاركة البلدية و شركائها في هذا المخطط .

-تحوي الدراسة على رؤية البرنامج السياحي الثاني بمدينة زلفانة والذي لم يتم تنفيذه على ارض الواقع بعد ما يعد اضافة مهمة للدراسة وللباحثين في المستقبل .

2)-اسباب اختيار الموضوع :

لكل باحث اسباب تدفعه للقيام بموضوعه سواء كانت موضوعية او ذاتية .

الأسباب موضوعية : والتي تتمثل في

-موضوع النشاط السياحي من المواضيع قليلة الاهتمام من قبل الباحثين والمنعدمة على مستوى مكتبة الكلية خاصة عند اقترانه بالجماعات المحلية ودورها فيه وهذا ما سيجعل للموضوع قيمة اضافية تدفع أي باحث للخوض في غماره .

-قلة المواضيع التي تتناول واقع النشاط السياحي لولاية غرداية خاصة منطقة زلفانة .

الأسباب ذاتية : والتي تتمثل في

-اهتمام الباحث بالجانب السياحي ليس على المستوى المحلي فقط بل الاقليمي والدولي.

-تشجيع المشرف على تحليل هذا الموضوع الذي كان فكرة من مجموعة مواضيع مقترحة شخصيا.

-الموضوع خاص بمدينة زلفانة والتي هي بلدية من ولاية الباحث تشتهر بالسياحة العلاجية ولكنها لم تستطع أن ترتقي لقطب سياحي كبير يستقطب زوارا خارج الجزائر ما سيكون دافعا لأي باحث محلي للاقتراب من واقعها اكثر.

-ايمان الباحث ان مستقبل التنمية في الجنوب لابد ان يكون ضمن قطاعات خارج الطاقة البترولية .

3)- اشكالية الدراسة :

وعليه سنسلط الضوء على الادوار التي تلعبها الجماعات المحلية والمتمثلة في البلدية في تطوير وترقيه النشاط السياحي بمدينة زلفانة ومن خلال هذا نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم بلدية زلفانة كجماعة محلية في دعم النشاط السياحي بالمدينة ؟

وبناء على الإشكالية تتفرع لنا الأسئلة التالية :

-ماذا نقصد بالجماعات المحلية و اين يتمحور النشاط السياحي فيها ؟

-اين تكمن العلاقة بين الجماعات المحلية والقطاع السياحي ؟

– فيما تتمثل المقومات السياحة بمدينة زلفانة ؟

– كيف يتم التخطيط للسياحة في مدينة زلفانة و ما هو دور البلدية في ذلك ؟

–ما هو واقع العلاقة بين البلدية و الشركاء المحليين في مجال النشاط السياحي؟

– ما هي اهم العوائق التي تواجه البلدية وشركائها المحليين في اطار النهوض بالنشاط السياحي ؟

4)– فرضيات الدراسة :

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

الفرضية الاولى : كلما كان هناك إسهامات سياحية كبيرة للجماعات المحلية ببلدية زلفانة ، كلما كان هناك دعم واضح لترقية المنتوج السياحي بيها .

الفرضية الثانية: تلعب الجماعات المحلية دور مهما في تسير و دعم القطاع الخاص و الجمعيات السياحية لنهوض بالنشاط السياحي بالمنطقة .

5)– الهدف من دراسة الموضوع :

نهدف من خلال موضوعنا هذا إلي تعريف بلدية زلفانة وما تملكه من مقومات سياحية خاصة الحموية من خلال تبيان دور الجماعات المحلية في تطوير النشاط السياحي ،و توضيح مساهمات مخططات التهيئة العمرانية في دعم و ترقية النشاط السياحي الذي يعد المقترح الاول في الاقتصاد البديل للدولة .

6)– الدراسات السابقة :

–**الدراسة الأولى** عبارة عن أطروحة دكتوراه للباحث عوينان عبد القادر تحت عنوان "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000– 2025) جامعة في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SNAT2025**"،**جامعة الجزائر –03– ، 2013/2012** ،حيث تناولت هذه الدراسة الإطار العام للسياحة من تعريف وتطور التاريخي كذلك دراسة مخططات التوجيهي للتهيئة السياحية

الذي يندرج ضمنه مخططات دعم السياحي للمنطقة زلفانة حيث استفدنا من هذا الجانب واضفنا من خلال دراستنا واقع الشركاء المحليين المهتمين بالنشاط السياحي .

-**الدراسة الثانية** هي اطروحة دكتوراه للباحثة كحول بسمة الموسومة **دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر حالة الحضيرة الوطنية الأهقار بتمنراست ، جامعة سطيف 1 2018**، والتي تتناول السياحة الصحراوية وتتخصص في منطقة الاهقار بتمنراست حيث تناول الباحث مساهمة السياحة الصحراوية بالجزائر واعتبارها احد اهم الاصناف السياحية التي تميز الوجهة الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، وتطرقنا في درستنا الي دعائم التي تقدمها الجماعات المحلية لتنمية النشاط السياحي .

-**الدراسة الثالثة** هي اطروحة دكتوراه للباحث كواش خالد والتي حملت عنوان **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر ، جامعة الجزائر ، 2014** ، حيث تناول الباحث السياحة و مراحل تطورها كما تطرق الي اهم المتغيرات و اثرها علي صناعة السياحة و قدرة القطاع السياحي علي اعطاء حركة تنموية للاقتصاد الوطني الجزائري

-**الدراسة الرابعة** هي اطروحة دكتوراه للباحث عميش سميرة والموسومة **بدور استراتيجية الترويج في تكيف وتحسن الطلب السياحي الجزائر مع مستوى الخدمات السياحة المتاحة خلال الفترة 1995-2015، جامعة سطيف 1،2015** ، حاول الباحث معرفة ملائمة العرض السياحي مع الحركة السياحية في الجزائر في الفترة الزمنية محل الدراسة وكذا اختبار مدي نجاعة الاستراتيجية الترويجية في تحسين واقع السياحة بالجزائر في المستقبل، اعتمدنا في درستنا على اهم المشاريع لتطوير النشاط السياحي .

-**الدراسة الخامسة** هي مقال في مجلة **الأبحاث ودراسات التنمية** للباحث عدون طيب والتي تناول فيها **واقع الاستثمار السياحي بالصحراء الجزائرية دراسة حالة مدنية زلفانة**، جامعة وهران ،2018، كانت

هذه الدراسة تحليل لواقع الاستثمارات السياحية لبلدية زلفانة واهم المشاكل التي توجهها ،حيث تمثلت درستنا في اهم اسهامات البلدية لهذه المشاريع التنموية لهذه المنطقة .

-**الدراسة السادسة** هي مقال للباحث عبد الكريم مسعودي تحت عنوان **الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر**. والتي حلل من خلالها علاقة الجماعات المحلية بالاستثمار السياحي وأنها تعد موردا هاما من موارد الجماعات المحلية انطلاقا من المهام والصلاحيات التي اسندت إليها. حيث استفدنا من هذه الدراسة وكانت اضافتنا متمثلة في دراسة ميدانية لبلدية زلفانة لتحليل واقع تطبيق ما يصطلح عليها بالصلاحيات المسندة للبلدية في جانب السياحة .

7)- حدود الدراسة

الإطار المكاني :

تختص هذه الدراسة بتناول موضوع النشاط السياحي بمدينة زلفانة في ولاية غرداية وهذا لما تملكه هذه المنطقة من إمكانات طبيعية للسياحة.

8)- المناهج الإقتربات:

المناهج : تم استخدام المناهج التالية

المنهج الوصفي التحليلي : طبيعة الدراسة فرضت استخدام هذا المنهج ضمن الفصل الاول والثاني حيث تم في الفصل الاول المتعلق بالاطار العام للجماعات المحلية وصف و تحليل هذه الاخيرة وايضا وصف و تحليل النشاط السياحي وإعادة ربط العلاقة بين الجماعات المحلية كإدارة و السياحة كنشاط تنموي. و ايضا وصف و تحليل واقع النشاط السياحي ببلدية زلفانة و طبيعة الدعم المقدم من قبل البلدية لكل من المؤسسات السياحية والشركاء الجمعويين .

الاقترابات

1- الاقتراب القانوني: وذلك في تحليل بعض القوانين المتعلقة بالتهيئة العمرانية كقانون التهيئة العمرانية رقم 87-03 المؤرخ في 1987 م وقانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 ،المؤرخ في 1990م.

2- الاقتراب المؤسسي: الذي يقصد بالتوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة و في العلوم السياسية بصفة عامة و التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية.

3- اقتراب النظم : الذي هو عملية تفحص و دراسة لكافة اجزاء النظام و كيفية اداء لعملها ،من خلال تتبع جميع الخطوات و المراحل للوصول للهدف المنشود

9)- صعوبات الدراسة: من بين الصعوبات التي واجهتنا في الموضوع نجد

-صعوبة الحصول على المادة العلمية في إطار العمل التطبيقي من قبل المسؤولين رغم وجود ترخيص من الجامعة.

- انعدام دراسات فيما يخص منطقة زلفانة والنشاط السياحي فيها .

- جائحة كورونا والتي سببت اشكالات في التنقل و اجراء مقابلات عينية .

10)-الخطة التفصيلية

للإجابة على الاشكالية والفرضيات المطروحة تم وضع خطة التالية والمكونة من فصلين حيث عنون **الفصل الاول بالإطار العام للجماعات المحلية والنشاط السياحي** والذي تم تحليله من خلال اربع مباحث جاء الاول بعنوان **لمحة عامة عن الجماعات المحلية** والثاني تناولنا فيه **الجماعات المحلية في الجزائر** والثالث **حلل مقومات ووظائف الجماعات المحلية** و اخيرا خصص المبحث الرابع **للمحة عامة عن النشاط السياحي** . أما **الفصل الثاني** فحمل عنوان **واقع دعم الجماعات المحلية لنشاط السياحي لبلدية زلفانة** حيث جمعنا في هذا الفصلين ثلاث مباحث تمثل المبحث الاول في **لمحة عامة عن بلدية زلفانة** والثاني

تناولنا فيه **مستوي دعم البلدية للسياحة بزلفانة** اما المبحث الثالث تحدثنا فيه **عن اهم العوائق و العراقيل التي تواجه النشاط السياحي** واخيرا خاتمة للدراسة.

الفصل الاول

تمهيد

تقوم الجماعات المحلية على أركان اللامركزية الإدارية وتعتبر البلدية والولاية الخالتين الأساسيتين لها فهي تسعى دائما لإشباع حاجات المواطنين، حيث تعمل هذه الوحدات المحلية على إدارة شؤون المواطنين المحلين على مستوى الأقاليم وتعتبر محرك النشاطات الدولة ومنها النشاط السياحي الذي تسعى هذه الجماعات إلى دعمه وترقيته. حيث سيتم تحليل هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عامة عن الجماعات المحلية

المبحث الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: مقومات وظائف الجماعات المحلية

المبحث الرابع: لمحة عامة عن النشاط السياحي

المبحث الأول: تقديم عام عن الجماعات المحلية

تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة أي أنها تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية ،التي تأخذ بها الإدارة لتسير شؤونها في مختلف دول العالم و هذا تزمنا مع الظروف السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية حيث يعد وجود الهيئات المحلية ضروريا احتياجات منطقة دون أخري حيث تعمل هذه الهيئات في ظل الإمكانيات المتوفرة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة الجماعات المحلية

الجماعات المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري، وهو الصورة الواضحة وكاملة في تطبيق اللامركزية، إذ تعتبر إحدى الموضوعات التي حظيت ولا زالت تحظى بأهمية بالغة في القانون الإداري وعليه يجب التطرق لتعريف الجماعات المحلية ونشأتها.

الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية

يختلف تعريف الجماعات المحلية من باحث الي أخر فكل ينظر إليها من زاوية مختلفة ،حسب اسلوب التنظيم الإداري المتبع و من خلال هذا سنقدم جملة من تعاريف .

-تعرف الجماعات المحلية على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات ممثلة في الولايات والمدن والقرى وتتولى شؤون الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

[1]- لخضر ، مرغاد، «**الإيرادات العامة لجماعات المحلية في الجزائر**»، مجلة العلوم الإنسانية، ع 7،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، فيفري 2005، ص02.

– وهي أيضا المناطق التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة وتكون خاضعة لرقابة السلطة الوصية ، و هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري لدولة، تقوم على فكرة توزيع السلطات و الوجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية.[1]

– الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على مستوى المحلى وتتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلى، قد تكون منتخبة أو معنية و تباشر اختصاصها عن طريق النقل أو التفويض فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية في العاصمة وهيئات محلية منتقلة عنها، ومن ثمة فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية.[2]

– يمكن تعريف الجماعات المحلية أو الإدارة المحلية بأنها أسلوب إداري يتم مقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلى يشرف على إدارة كل واحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة و تعمل على الاستقلال الأمثل لمواردها الذاتية وترتبط في ذلك بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة والعلاقات المحددة في الدستور والقانون.[3]

وتعرف بأنها هيئات لا مركزية تمنع لها الشخصية المعنوية، وتتقرر لها الذمة مالية، وتكون محلا للحقوق والواجبات، دون أن يقطع سلطتها بالهيئات المركزية التي تحفظ لنفسها بحق الإشراف والرقابة والوصاية اللامركزية والجماعات المحلية تنظيمين إداريين، وهما على سبيل المثال نظام البلدية والولاية[4].

---

[1] – نور الدين، يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000–2008–دراسة حالة ولاية البويرة**– ،(مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2010)، ص23.

[2] – سامية ، فقير، «**مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر**»، (مداخلة تندرج ضمن الملتقى الدولي الخامس حول دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار– تجارب دولية، المنظم من طرف الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريج، في17–18 أفريل ،2018)، ص5.

[3] – ياسين، ربوح، **محاضرات في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة 2017، ص2.

[4] – طه ، حامد الدليمي، **الفيدرالية أو اللامركزية السياسية**، العراق: الدار الجامعية، 2011، ص42.

تعريف الإجرائي للجماعات المحلية : هي مناطق جغرافية تضم مجموعات سكانية تقوم بانتخاب من يقوم بتسيير شؤونها علي مستوى المحلي ،وتكون في شكل مجالس منتخبة .

الفرع الثاني: نشأة الجماعات المحلية

إن نشأة الجماعات المحلية لم تكون وليدة العصر الحديث وانما تواجد من العصور البدائية وبدأت في التطور حتى أصبحت على ما هي عليه في الوقت الحاضر.

إن الإنسان لم يعرف حياة العزلة بل عاش مع بني جنسه في جماعات بدائية ولم يعرف التنظيم السياسي إلا بعد أن وجد حياة الاستقرار في القبائل التي تكونت منها المدن القديمة.

منذ القدم كانت هناك تنظيمات سياسة عرفتها البشرية وكان لنظام الحكم المحلى نصيب فيها فهي التنظيمات القبلية، الحكومات الإقليمية، والإمبراطوريات ونظام الإقطاع ثم نظام الدولة الحديثة وفي كل هذه التنظيمات كان هناك تزاوج بين عنصرين المركزية واللامركزية مع غلبة أحدهما على الآخر في بعض الأحيان.[1]

ومن أقدم أمثلة هذه الحكومات القبلية، حكومات المدن المصرية القديمة قبل أن يوحدها الملك مينا في إمبراطورية واحدة ولقد عرفت حكومات هذه المدن أشكالا بسيطة من مجالس المحلية أهمها "مجالس العشرة العظام" التي كانت تظم عشرة أعضاء بالانتخاب، أما الإغريق ساد حكم المدينة التي كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي و تكون وحدة سياسة مثقلة و قد تكونت دولة المدنية من عدة من القرى وتكونت قرية من اجتماع عدد من القبائل [2].

ومع تطور المجتمعات الإنسانية واتساع نشاطاتها وتنوعها، بدأت تظهر أنماط جديدة للإدارة المحلية يكون على رأسها حكام وموظفون و معنيون من قبل السلطة المركزية حيث ظلت الحكومات مسؤولة

[1]- صفوان، المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية وتنظيم الإدارة المحلية، الطبعة العربية 2011**، الأردن، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص 12.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص14.

***ملك مينا:** اول فراعنة المملكة المصرية الموحدة وله الفضل في تأسيس الاسرة الاولي حوالي 3100 ق.م ويعتبر من الشخصيات المؤسسة للتاريخ المصري.

عن الكثير من الشؤون كالمحافظة على الأمن، وتطبيق النظام المحلي ثم جاءت المحلية الحديثة التي سمت بظهور الحكومات المركزية ذات السلطة السياسية والإدارية الموحدة[1].

أما نظام الحكم المحلي أو الإدارة محلية فقد كان حديث نسبيا فعلى الرغم من قدمه كظاهرة تاريخية عرفتها الجماعات البشرية إلا أنه كظاهرة قانونية لا يرجع تاريخه إلى أكثر من القرن التاسع عشر.

ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، اتجهت الدول المتقدمة والنامية نحو الأخذ بنظم الحكم المحلى والإدارة المحلية نتيجة متغيرات عالمية، فرضت عليها تطبيق هذا النمط وكان لهذا المتغيرات أثرها الفعال في تغيير أساليب إدارة المجتمعات المحلية[2].

وفي فرنسا قد تطور نظام الإدارة المحلية باتجاه معاكس لإنجلترا وتم تكوين دولة موحدة بزوال عهد الإقطاع فكانت السلطة المركزية تجمع في يديها كل الاختصاصات ولم يكن لهيئات المحلية وجود ولكن مع مرور الزمن وتطور الحياة السياسية فيها بدأت دائرة المركزية في التنازل عن بعض اختصاصاتها وصلاحيتها التي كانت تحوز عليها، ولكن بدون تنازل عن الحق في فرض الرقابة عليها.[3]

المطلب الثاني: خصائص وأهمية نظام الجماعات المحلية

تقوم الجماعات المحلية بوجود مصالح محلية (إدارية اقتصادية اجتماعية ثقافية) يراد تحقيقها من أجل إفادة أفراد المجتمع المحلي حيث تكمن أهميتها من صور التضامن الاجتماعي الذي تتميز به.

الفرع الأول: خصائص الجماعات المحلية

تتمثل الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص الذاتية المتمثلة فيما يلي:

[1]– عبد العزيز ،بن حبتور، **أصول ومبادئ الإدارة العامة**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000، ص63.

[2]– الصالح، ساكرى، **المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية**، (مذكرة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية ، جامعة باتنة ،2008)، ص164.

[3]– الحاج بشير ، جيدور، **محاضرات في إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية**، قسم العلوم السياسة، السنة 2018، ص8.

1-الاستقلال الإداري

ويتحقق الاستقلال الإداري بوجود نظام قانوني يتمثل في منحها الشخصية المعنوية وسلطة البث النهائي في اتخاذ القرارات المتصلة بالمصالح المحلية وكذا الانتخاب لأنه يحقق استقلال أعضاء الهيئة المحلية ويجسد مبدا ديمقراطية الادارة [1]

-تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في اصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية .

-تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.

-تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المباشرة المواطنين وتسيير شؤون العمومية[2].

والاستقلال الإداري هو أيضا أن تنشئ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي معتمد من طرف السلطات المركزية للدولة.

2- الاستقلالية المالية:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بذمة مالية مستقلة وهذا يعني توفير مواد خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها وإتباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة متى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي[3].

إضافة إلى بعض الخصائص نذكر منها:

[1] - نورة ، اخلف ونجية، كنوش ،**مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في التنظيم الإداري**، (مذكرة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق في العلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017) ، ص10.

[2] - فاطمة، راشدي و حنان ، سعيدي سياف، «**حوكمة المصالح المالية للجماعات المحلية كآلية لدعم التنمية المحلية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة**»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع: 40 ،جامعة أم البواقي، 2018،ص25.

[3] - لخضر ، مرغاد، **مرجع سابق** ، ص ص (3، 4).

تتميز الإدارة المحلية بقربها من الأفراد ما يؤهلها لتصل إلى أعماق حياتهم السياسة والاجتماعية والاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية توفير للفرد معيشة أفضل وتكيف النظام يلائم الفرد دون تطويع الأفراد، ليتكيف مع الإدارة واشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات[1].

الفرع الثاني: أهمية الجماعات المحلية

وللجماعات المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها ومهام التي تقوم بها لخدمة المجتمع المحلي وتلبية رغبات و احتياجات موطنين ، وتظهر اهمية الجماعات المحلية متمثلة في:

-تعتبر الجماعات المحلية الخلية الأساسية والقاعدة لأي نظام سياسي وأهميتها تتفاوت في ممارسة الميدانية من دولة لأخرى ويتم استنتاجها من التشريعات والقوانين إضافة إلى الاختصاصات الممنوحة لها[2].

كما تعمل الجماعات المحلية على تحسين وتجويد الوظيفة الإدارية وتسيير الشؤون اللامركزية من طرف أشخاص لهم مصالح مباشرة وحقيقة، مما يدفعهم إلى زيادة الاهتمام لتلبية الاحتياجات المحلية في صورة اللامركزية الإقليمية[3].

فهي تمثل قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على مستوى البلدية أو الولاية من المشاركة في صنع القرار بما يجسده فكرة الديمقراطية[4].

---

[1]- سعاد، قبايلي، **الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة والدول النامية**، (مذكرة الماستر في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة خميس مليانة، ماي 2017)، ص12.

[2]- سليمان، أعراج، **دور الجماعات المحلية في ضع السياسة العامة في الجزائر**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011)، ص4.

[3]- محمد، الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص ص(32، 33).

[4]- اخلف، نورة و كنوش، نجيبة، **مرجع سابق** ، ص ص(11، 12).

المطلب الثالث: أسباب وأهداف ظهور الجماعات المحلية

ترجع نشأة الجماعات المحلية إلى أسباب متعددة حفزت إلى الأخذ بها والتوسع فيها، مما رسم لها أهداف عدة في مختلف المجالات لتحقيقها.

الفرع الأول: أسباب ظهور الجماعات المحلية

هناك عدة أسباب ومبررات تكمن وراء قيام الجماعات المحلية وهذا في ظل كل أنظمة الحكم سواء الأحادية الشكل أو الفيدرالية فالنظام اللامركزي يحقق متطلبات الوضع المحلى ومن جملة هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1-الأسباب السياسية:

-إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين، من خلال عمليات الترشح والانتخاب واحترام الرأي الآخر.

- إعطاء سكان المناطق التي توجد فيها القوميات التي تختلف عن بقية سكان الدولة حرية تقرير حاجاتهم واشباعها بما يناسب ظروفهم الخاصة ويساهم في دعم الوحدة الوطنية.

- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، حيث يمارس السكان في الجماعات المحلية الرقابة على المجالس المحلية للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة وفعالية[1].

2- الأسباب الإدارية:

-اتساع نطاق وظائف الدولة وازدياد مجالات تدخلها في شؤون المجتمع والحياة.

- الحرية والاستقلال في إدارة الشؤون المحلية وبالتالي مرونة أكثر في تنفيذ مهامها[2].

[1]- ياسين، ربوح، **مرجع سابق**، ص ص(3، 4).

[2]- الحاج، البشير، جيدور، **مرجع سابق** ، ص28.

– تعاون الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية شرط أساسي لازدهار ونجاح أي مرفق تتولاه السلطة الحكومية، ولذلك فإن اشتراك أهل الوحدة المحلية في إدارة مثل هذه المرافق والخدمات يحقق التعاون على أكمل وجه.

– أصبح تقييم العمل ضرورة حتمية في مجال النشاط الحكومي بعد أن أصبح أداة الخدمات الحكومية في كل بقع من بقاع الدول على نحو سليم مهمة ينوء بها كاهل الحكومة المركزية سواء من حيث التنظيم الإداري أو المالي[1].

3– الأسباب الاقتصادية: يؤدى الأخذ بنظام الإدارة المحلية إلى كثير من المزايا الاقتصادية منها:

–يؤدي إلى جدية البحث عن مصادر جديدة للتمويل المحلي.

– يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمشاركة الحكومة المركزية أعباء هذه التنمية.

اتخاذ القرارات محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية يوفر الوقت والتكلفة والإنفاق ويحسن إنجاز العمل.

–تشجيع المواطنين المحلين على المساهمة مع السلطات المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة والخير.

أن الوحدة المحلية أكثر دراية بمعرفة حاجات ومشاكل المجتمع المحلى مهما يساعد في وضع خطط تنموية فعالة[2].

4– الأسباب الاجتماعية:

قيادة عملية التغير الإيجابي في المجتمع المحلى وتهيئة السكان[3].

[1]– عتيقة، جديدى، **إدارة الجماعات المحلي في الجزائر– بلدية بسكرة نموذجا–** ، (مذكرة ماستر في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، 2013)، ص ص(29، 30).

[2] – صفوان ، المبيضين وآخرون، **مرجع سابق** ، ص35

[3] – ياسين، ربوح، **مرجع سابق** ، ص4.

-تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية وذلك يتفق مع ظروفهم و أولوياتهم وميولهم، حيث أن وجود مجلس محلى في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين لابد أن تنعكس على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم.

الإدارة المحلية أكثر إدراكا للحاجيات المحلية حيث يعمل نظام الإدارة المحلية على اشتراك السكان المحليين في إدارة شؤونهم المحلية من موظفي الإدارة المركزية الذين تنقصهم الخبرة[1].

السعي وراء تقوية البناء الاجتماعي للدولة وذلك بتوزيع القوى الإيجابية بدلا من تركيزها في العاصمة وتقوية الروابط الروحية بين الأفراد عن طريق اشتراكهم في مجالات العمل المحلى[2].

الفرع الثاني: أهداف الجماعات المحلية

تسعى الجماعات المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف مختلفة في شتى الميادين هذا راجع إلى مكانتها المهمة باعتبار أنها صورة من صور التضامن الاجتماعي.

-تجسد الديمقراطية ويتجلى ذلك من خلال المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلى، لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات وتعتبر ديمقراطية الجماعات جزء لا يتجزأ وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها.

-تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة. وذلك يتوزع الاختصاصات بدلا من تركيزها في سلطة في المركزية

في العاصمة مما يظهر أثرها في مواجهة الأزمات والمصاعب التي قد تتعرض لها الدولة في الداخل والخارج[3].

---

[1]- عتيقة، حديدي، **مرجع سابق**، ص29.

[2]- يمينة ، طالبي، **الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية البيض)**، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة، جامعة سعيدة، 2015،2016)، ص20.

[3]- عبد الناصر، صالحي ،**الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية**، (مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2009،2010)، ص12.

– القضاء على البيروقراطية التي تتصف بها الإدارة المركزية، من خلال نقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق أو روتين برقابة وإشراف المستفيدين من تلك الخدمات.

– إتاحة فرص تجريبية لتنمية على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها[1].

– يرمى نظام الإدارة المحلية إلى منح الوحدات المحلي الاستقلال في إدارة المشروعات والمرافق المحلية المتصلة اتصالا مباشر بالحاجات العامة، حيث يسهم انتقال الوحدات المحلية هذا في تبسيط الإجراءات وتجنب التعقيد الأنظمة الروتينية والبطء في صدور القرارات المتعلقة بالمصالح والشؤون المحلية.

– شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلى الذي ينتمي إليه وتعتبر خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

– تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية، وتنمى الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين[2].

[1]– ياسين، ربوح، **مرجع سابق**، ص6.

[2]– عتيقة، جديدى، **مرجع سابق**، ص25.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

تمثل تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر صور اللامركزية الإدارية، والتي تتكون من الهيئات الإقليمية وهي البلدية والولاية والهيئات التقنية والعلمية مثل المؤسسات العامة الإدارية الشركات الوطنية والتعاونيات والمكاتب والدواوين...الخ[1].

وترتكز الجماعات المحلية في الجزائر على هيئتين أساسيتين هما البلدية والولاية.

المطلب الأول: البلدية في الجزائر

البلدية تتميز عن غيرها من المؤسسات الإدارية في كونها تتكون من جهاز إداري يتم تعيينه بطرق التوظيف العادي بإجراءات محددة (التوظيف المباشر أو المسابقة) يخضعون إلى قانون خاص مهمتهم الإشراف على تسيير مصالح البلدية المتعددة تحت سلطة المباشرة لرئيس البلدي الذي يتكون بطرق الاقتراح أو الانتخاب العام.

الفرع الأول: تعريف البلدية

تعددت تعاريف البلدية حسب قوانين البلدية الصادرة وتمييز كل تعريف عن الآخر فنجد.

البلدية هي مكان لممارسة الديمقراطية المحلية باعتبارها الخلية الأولى اللامركزية الإدارية نظرا لأهميتها فقد أشار لها المشرع الجزائري وأحداث لها قوانين تنظمها كما ميزها بمجموعة من الخصائص.

عرفها قانون البلدية رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 "بأن البلدية هي الجماعة الإقليمية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية".[2]

---

[1]- نور الدين، يوسفي، **مرجع سابق** ،ص34.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**قانون رقم 67-24** ، المتضمن قانون البلدية ، ع 6 ،المؤرخ في 7 شوال 1376 هـ الموافق ل 18 جانفي، 1967م ، المادة1، ص 93

وحسب المادة الأولى من قانون 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية "على أنها البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1].

وعرفها قانون البلدية رقم 11- 10 في المادة الاولي المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بقانون البلدية "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"[2].

الفرع الثاني: تطور التاريخي للبلدية في الجزائر

وهنا يمكن الحديث عن مرحلتين لتطور البلدية في الجزائر.

1-مرحلة الاستعمار من سنة (1830-1962):

عرف التنظيم البلدي عدة مراحل في الفترة الاستعمارية حيث كانت "البلدية أداة لتحقيق طموحات الإدارة وفرض هيمنتها ونفوذها"[3].

ومنذ سنة 1884 وضع الاستعمار الفرنسي على المستوى المحلي هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية مسيرة من قبل ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومته الشعبية، وبعد الاستتباب النسبي للوضع في الجزائر، عمدت السلطات الفرنسية إلى تكييف وملازمة التنظيم البلدي للأوضاع والمناطق بوجود 3 أصناف من البلديات.

أ-البلديات الأهلية:

وجد هذا الصنف أصلا في 3 مناطق الجنوب وبعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال إلى غاية 1880.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**قانون رقم 90-08**، المتضمن قانون البلدية ، ع 15،المؤرخ ف 16 رمضان 1410هـ الموافق ل7 أفريل 1990، المادة : 01، ص 1

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 11-10** ، المتضمن قانون البلدية ،ع 37،المؤرخ في 1 شعبان 1432هـ الموافق ل3 يوليو 2011، المادة : 01 ،ص7

[3]- الحاج بشير ، جيدور، **مرجع سابق** ، ص69.

وتميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري إذا تولى تسيرها الفعلي رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي تم تعينهم تحت تسميات مختلفة مثل القائد، الآغا، الباشا الأغا الخليفة، شيخ العرب[1].

ب- البلديات المختلطة (الممتزجة):

و قد كانت تغطى الجزء الأكبر من الجزائر، حيث وجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوروبيين (الفرنسية) بالقسم الشمالي من الجزائر وتركز إدارة البلدية المختلطة على هيئتين رئيسيتين:

*المتصرف: الذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين والترقية و التأديب.

* اللجنة البلدية: ويرأسها المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين الذين يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية.

ج- البلديات ذات التصرف التام (العاملة):

وقد أقيمت أساسا في أماكن ومناطق التواجد المكثف للأوروبيين بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية ولقد خضعت هذه البلديات إلى القانون البلدي الفرنسي الصادر في 5 أفريل 1884 والذي ينشئ بالبلدية هيئتين هما.

*المجلس البلدي: وهو جهاز منتخب من طرف سكان البلدية الأوروبيين والجزائريين.

* العمدة: ينتخبه المجلس البلدي من بين أعضائه[2].

2- مرحلة الاستقلال: 1962 إلى يومنا هذا.

أ-البلديات في المرحلة الانتقالية (1962-1967):

تعرضت البلدية في هذه الفترة لنفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف أنواعها وهذا بحكم مغادرة الأوروبيين أرض الوطن، وقد أثبت الدراسات أن جل بلديات كانت مشلولة عن العمل بحكم

[1]- محمد الصغير، **بعلي، قانون الادارة المحلية ، مرجع سابق** ، ص37.

[2]- محمد الصغير، **بعلي، قانون الادارة المحلية ، مرجع سابق** ، ص ص(38، 39).

ظروفها الصعبة على المستوى المالي والتقني بل وحتى البشرى في بعض الأحيان، حيث فرض هذا الفراغ على السلطة أنداك أن تعمل على إنشاء لجان خاصة تتولى مهمة تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس أوكلت إليه مهام رئيس البلدية ، كما قامت السلطة بتخفيض عدد البلديات ليصل عددها إلى 676 بلدية بعد أن وصل عدد البلديات أثناء الفترة الاستعمارية إلى 1535 بلدية وضعتها السلطة الفرنسية لفرض هيمنتها وبسط نفوذها وتعزيز تواجدها في التراب الوطني[1].

لقد كان لدستور 1963 وميثاق الجزائر وميثاق طرابلس كان له الأثر كبير في إنشاء قانون البلدية على المستوى الرسمي والاعتراف بدورها الطلائعي.

ب- مرحلة قانون البلدية لسنة (1967- 1990):

لقد تميز هذا القانون بالتأثير النموذجي الفرنسي اليوغسلافي حيث أن التأثر بالنموذج الفرنسي يظهر من خلال اختصاص البلديات وكذا بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الإيديولوجي (النظام الاشتراكي، واعتماد نظام الحزب الواحد وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال الفلاحين)[2].

ج- مرحلة قانون البلدية لسنة 1990:

تميزت هذه المرحلة بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أساسها دستور 1989، وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد نظام التعددية الحزبية ولم يعد في هذه المرحلة للعمال والفلاحين أي أولوية في مجال الترشح كما كان من قبل الى ان تم إثبات التخلي عن الاشتراكية[3].

---

[1]- عمار ،بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، 2007، ص136.

[2]- **المرجع نفسه**، ص137.

[3]- أحمد، بالجيلالي، **إشكالية عجز ميزانية البلديات دراسة تطبيقية للبلديات، جيلالي بن عمار، على ملال، قرطوفة بولاية تيارت**، (مذكرة ماجيستر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير والعلوم التجارية، 2010)، ص44.

د- مرحلة قانون البلدية لسنة 2011:

صدر القانون رقم 11-10 في 23 جوان 2011 المتعلق بالبلدية .حيث تميز هذا القانون بإدراجه ضمن اصلاحات الجماعات المحلية المتمثلة في اصلاح هياكل الدولة وإرساء دولة الحق والقانون، لذا جاء تكريس مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية لتحقيق الديمقراطية وكذلك ترقية حقوق المرأة من خلال توسيع حظوظها في تمثيل المجالس المنتخبة[1].

الفرع الثالث: هيئات البلدية

فطبق لنص المادة 15 من القانون المتعلق بالبلدية، فإن للبلدية هيئة مداولة متمثلة في المجلس الشعبي البلدي إلى جانب هيئة التنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي[2].

أولا : المجلس الشعبي البلدي

1-تشكيل مجلس الشعبي البلدي:

يتشكل من مجموعة من المنتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية عن طريق الاقتراع العام السري المباشر لعهدة مدتها خمس سنوات وحسب القوائم الحزبية أو الحرة المتقدمة للانتخاب ويختلف عدد أعضاء المجلس البلدي بحسب سكان البلدية ويتراوح عددهم بين 13 عضو إلى 43 عضو.

13 عضو في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.

15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و20.000 نسمة.

19 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و50.000 نسمة.

23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و100.000 نسمة.

33 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و200.000 نسمة.

[1] - لطيفة، عشاب، **النظام القانوني للبلدية والجزائر**، (مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، 2013)، ص15.

[2] - الحاج البشير، جيدور، **مرجع سابق**، ص70.

43 عضو في البلديات التي تساوى عدد سكانها بين 200.001 نسمة فما فوق [1].

هنا نلاحظ أن قانون 10/11 لم يعط أولوية لأي فئة من فئات المجتمع عن غيرها وهذا خلافا للمرحلة السابقة حيث كانت الأولوية معترف بها رسميا لفئة العمال والفلاحين والثوريين[2].

ومن هنا ما نلاحظه أن القانون العضوي للانتخابات 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 قد زاد من عدد أعضاء المجلس البلدي عما كان معمول به سابقا ، مما لنا يؤكد مبدأ المشاركة في تسيير الشؤون المحلية وصنع القرار البلدي[3].

2- اختصاصات المجلس الشعبي البلدي:

طبقا للمادة 03 و04 من قانون البلدية 11-10 تمارس صلاحياته في مجالات الاختصاص المخولة له بموجب القانون وتنحصر اختصاصات المجلس الشعبي البلدي في ما يلي:

أ-مجال التهيئة والتنمية:

يقوم المجلس الشعبي البلدي بإعداد برامج التنموية السنوية، تماشيا مع عهدته الانتخابية بما معناه وضع خارطة طريق تنموية مستقبلية موافقة لعهدة المجلس يصادق عليها ويحرص على تنفيذها في إطار القانون والمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية[4].

ب- مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: تتشمل ما يلي[5]:

-وضع مخطط التعمير وفقا للأدوات التهيئة والتعمير المنصوص عليها قانونا.

- الرقابة على مطابقة البناءات (رخص الهدم والبناء وغيرها).

- المحافظة على الأراضي الفلاحي وحمايتها.

---

[1]- ياسين، ربوح، نفس **مرجع سابق** ، ص28.

[2]- عمار، بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع ، 2004، ص 138.

[3]- عمار ،بوضياف، **شرح قانون البلدية**، ط1، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، 2012، ص 173.

[4]- ياسين ،ربوح، **مرجع سابق**، ص37.

[5] - ج ر ج ج ، قانون البلدية 11-10، **مرجع سابق**، المواد : 113 إلى 115 ، ص ص (17،18)

– حماية التراث العمراني للبلدي وكل الآثار والمواقع.

ج– المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والسياحي: جاء في نص المادة 122 ما يلي: [1]

–إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسي الوطني وضمان صيانتها.

– تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.

– اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدرتها السياحية وتشجيع المتعاملين المهنيين باستغلالها

يسهر المجلس الشعبي البلدي على تطبيق القوانين والأنظمة المستهدفة لازدهار النشاط السياحي في الدولة، ويملك المجلس الشعبي هيئات المحلية ذات الطابع السياحي، كما يضطلع المجلس الشعبي البلدي بمسؤولية المحافظة على الأماكن والمعالم السياحية في البلدية والعمل على استثمارها (الحدائق– المتاحف– الآثار التذكارية، الحمامات العلاجية المعدنية ومناطق الاستجمام والراحة والعلاج[2].

د– مجال النظافة وحفظ الصحة و الطرقات البلدية:

تسهر البلدي بمساهمة المصالح التقنية للدول على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين ب:

–توزيع المياه الصالح للشرب.

– صرف المياه المستعمل ومعالجتها.

– جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.

– مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.

– الحفاظ على صحة الأغذية و الأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.

– صيانة طرقات البلديات.

– إشارات المرور التابعة لشبك الطرقات[3].

---

[1] –ج ر ج ج ، قانون البلدية 11–10، **مرجع سابق**، المادة: 122 ، ص 18

[2] – عمار، عوايدي، **القانون الإداري**، ج 1، ط6، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب س ، ص 297.

[3] – ج ر ج ج ، قانون البلدية 11–10، **مرجع سابق**، المادة :123، ص 18

3- نظام سير المجلس الشعبي البلدي:

أ-دورات المجلس الشعبي البلدي:

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دور عادية كل شهرين، ولا تتعدى مد كل دورة 5 أيام ويحق للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دور غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو(3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي.

يعقد المجلس الشعبي البلدي دوراته بمقر البلدية، إلا أنه في حالة القوة القاهرة يمكنه أن يجتمع في مقر آخر من أقاليم البلدية أو خارج هي عينها لوالي بعد استشارة رئيسا لمجلس الشعبي البلدي[1]

ب- لجان المجلس الشعبي البلدي:

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضاء لجان دائم ولجان مؤقت وذلك من أجل تحقيق تنظيم داخلي وممارس اختصاصه.

-معالج المسائل التي تهم البلدية وتتشكل هذه اللجان بموجب مداولات المجلس:

***اللجان الدائمة** : هي تلك اللجان التابعة لمجال اختصاص المجلس ويحدد عدد اللجان حسب عدد سكان البلدية.

***اللجان المؤقت (الخاصة)** : يمكن للمجلس الشعبي البلدي تشكيل لجان خاصة لدراسة موضوع معين يدخل في مجال اختصاصه، وذلك باقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق مداولة مصادق عليها بأغلبية أعضائه وتنتهي مهمتها بانتهاء المهام الموكلة إليها.

[1] - عبد الكريم ، مسعودي، **تفعيل الموارد المالي للجماعات المحلي "دراس حال بلدية أدرار**، (مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013)، ص60.

ج- مداولات مجلس الشعبي البلدي:

يجرى المجلس الشعبي البلدي خلال دوراته مداولات تحرر باللغة العربية وتعد مقبولة بموافقة الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوى الأصوات يرجع صوت الرئيس، وتعد المداولات نافذة بعد المصادقة عليها من طرف الوالي[1].

تحرر هذه المداولات وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة إقليميا بعد أن توقع أثناء الجلسة من طرف جميع المنتخبين الحاضرين[2].

ثانيا: رئيس مجلس الشعبي البلدي (الهيئة التنفيذية).

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي أهم هيئة في تسيير الولاية نظرا لحساسية منصبه وكونه حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولاية من جهة والمسئول للبلدية ويمثل الهيئة التنفيذية.

1-تعيين رئيس مجلس الشعبي البلدي:

تنص المادة 65 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية "يعلن رئيسا لمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين ، و في حالة تساوى الأصوات يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا" .

2- إنهاء مهام رئيس مجلس الشعبي البلدي:

تنهى مهام رئيس مجلس الشعبي البلدي في أربع (04) حالات ونصت المادة 41 من قانون البلدية 11-10 ""في حالة وفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني لمنتخب المجلس الشعبي البلدية يتم استحلافه في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا"[3].

---

[1]- محمد ، الصغير بعلى ، **القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013، ص167.

[2]- ياسين ، ربوح، **مرجع سابق**، ص35.

[3]- ج ر ج ج ، قانون البلدية 11-10، **مرجع سابق**، المادة :41 ، ص 10

3- صلاحيات رئيس مجس الشعبي البلدي:

يولى قانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات متنوعة باعتباره ممثلا للدولة وممثلا للبلدية.

أ-باعتباره ممثلا للدولة:

يتمتع رئيس مجلس الشعبي بهذه الصفة بمجموعة كبيرة من صلاحيات والمهام التي تعود أساسا للدولة ويمكن حصرها في:

-ضبط الحالة المدنية -ضبط القضاء - ضبط الإداري.

***كضابط الحالة المدنية:** حيث يقوم بجمع العقود المتعلقة بالحالة المدنية طبقا لتشريع ساري مفعول به تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.

***كضابط قضائي:** يتمتع بصفة ضابط شرطة القضائية بحيث تعتبر هذه الصفة من اختصاصات وكلاء وضباط الضابطة القضائية العاملين تحت سلطة النائب العام للجمهورية الذين يرتبطون مباشرة بوزير العدل وقانون الإجراءات الجزائرية[1].

***كضابط الشرطة الإدارية:** من خلال المحافظة على النظام العام والذي يأخذ ثلاث مظاهر وهي الأمن العمومي والسكينة العمومية والصحة العمومية فيحق له اتخاذ كل إجراء من شأنه ضمان تدعيم الجوانب الثلاث[2].

ب- باعتباره ممثلا للبلدية:

حدد القانون 11-10 عدة صلاحيات لرئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية تتمثل في:

-يمثل البلدية في التظاهرات الرسمية وكل أعمال الإدارية والمدنية.

- يرأس مجلس الشعبي البلدي ويتولى تنفيذ ميزانية البلدية ويتابع تطور المالية البلدية.

[1]- حسين، طاهري، **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية**، ط2، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012، ص ص (225.226).

[2]- ياسين، ربوح، **مرجع سابق**، ص47.

– إعداد مشروع جدول الأعمال الدورات ويترأسها ويسهر على تنفيذ المداولات.

– السهر على المحافظة على الأرشيف[1].

ثالثا: الهيئة الإدارية.

1–الأمين العام:

الأمين العام هو الهيئة الثالثة للبلدية التي استحدثها قانون البلدية 11–10 وهذا حسب المادة 15 منه فهو "هيئة تسيير إدارية في نطاق الدولة والجماعات المحلية"[2].

ويتم تعيين الأمين العام حسب ما جاءت ب به المادة 127 من القانون 11–10 " تحدد كيفية وشروط تعيين الأمين العام للبلدية عن طريق التنظيم".

يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام[3] بمجموعة من الصلاحيات تتمثل حسب المادة 129 في :

–ضمان تحضير اجتماعات المجلس.

– تنشيط وتنسيق سير مصالح الإدارية والتقية للبلدية.

– ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط سير المستخدمين.

– إعداد محضر تسليم واستلام المهام.

– يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية باستثناء القرارات.

– تحضير كل الوثائق اللازمة لأشغال المجلس الشعبي البلدي ولجانه.

---

[1]– ج ر ج ج ، قانون البلدية 11–10، **مرجع سابق**، المواد: 77–78–79–80–81–82 ، ص 14.

[2]– **المرجع نفسه** ، المادة:15، ص 8 .

[3]– **المرجع نفسه**، المادة: 127، ص 19 .

2- المصالح الإدارية:

إن تنظيم إدارة البلدية يختلف من بلدية لأخرى حسب عدد السكان وحجم النشاطات والمهام المسندة إليها وتهتم مصالح البلدية الإدارية بالتكفل بما يلي[1]:

-تنظيم مصلحة الحالة المدنية وسيرها.

- النشاط الاجتماعي.

- تسيير الميزانية.

- تسيير مستخدمين البلدية.

- الشؤون القانونية والمنازعات.

المطلب الثاني: الولاية في الجزائر

تعتبر الولاية وحدة إدارية لا مركزية من وحدات الإدارة المحلية وتعد همزة وصل بين الإدارة المركزية وبقية الإدارات المحلية للولاية هيئات تتمثل في مجلسه الشعبي الولائى والوالي.

الفرع الأول: تعريف الولاية

عرف المشرع الولاية من خلال المادة الأولى من القانون رقم 12-7 المؤرخ في 21-02-2012 بأن "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة قضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الأقاليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب"[2].

---

[1]- ياسن، ربوح، **مرجع سابق**، ص52.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **قانون رقم 12-07** ، المتضمن قانون الولاية ،المؤرخ في 28 ربيع الأول 2012الموافق ل 21 فبراير 2012، المادة: 1،ص 8

تنشأ الولاية بموجب قانون وهو ما يضفى عليها طابعا خاصا ويعطى لها أساسا قانونيا قويا، ويكفى القول أن الوزارة وهي كتنظيم إداري أعلى وتتمتع بسمو المكانة إلا أنها لا تنشأ بقانون بل بتنظيم ولا تتمتع بالشخصية الاعتبارية بل تستعمل الشخصية الاعتبارية لدولة، وتملك الولاية قانونا اسم ومقر رئيس طبقا للمادة 9 من قانون 7/12 ويجوز تغير اسمها ومقرها بموجب مرسوم ويعدل بذات الكيفية[1].

الفرع الثاني: التطور التاريخي للولاية

ويمكن الحديث هنا عن مرحلتين لتطور الولاية في الجزائر:

1-مرحلة ما قبل الاستقلال:

خضعت الولاية أثناء المرحلة الاستعمارية للتشريع الفرنسي وقد كانت تمثل دعامة أساسية استخدمت عليها إدارة الاستعمار الفرنسي لغرض وجودها وبعث سياستها وهو ما عبر عنه ميثاق الولاية سنة 1969 المتضمن " أن الوظيفة العمالية (الولاية) في بلادنا أثناء الإدارة الاستعمارية لم تكن قائمة بشأن ضبط المصالح وتأمين خدمة الشعب. بل لدعم النظام الاستعماري " وقد هيمن على الإدارة وتسيير العمالة محافظ أو عامل العمالة (الوالي أو المحافظ) خاضع للسلطة الرئاسية الحاكم العام يمثل السلطة الفرنسية. ويساعده مجلس يتشكل من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية، وفي شهر مارس 1948 صدر قانون يضم الجزائر إلى فرنسا باعتبارها جزء من الدولة الفرنسية، وقسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات هي: الجزائر، وهران وقسنطينة ويرأس كل منها والي يساعده مجلس الولاية بنفس النمط الفرنسي[2].

2-مرحلة من 1962 إلى يومنا هذا:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال بنية إدارية فرنسية تمثل في مجلس العام كهيئة مداولة والمحافظة باعتبارها جهة تنفيذية. وعرفت المحافظات مرحلة صعبة بحكم هجرة الأوروبيين غير أن لإطار القانوني ظل ثابتا على حاله بسبب صدور القانون في 1962/12/31 الذى بدأ العمل بالنصوص الفرنسية وفرضت

[1]- عمار ، بوضياف، **شرح قانون الولاية**، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، 2012، ص117.

[2]- محمد الصغير، بعلي، **دروس في المؤسسات الإدارية**، عنابة : منشورات جامعة باجي مختار2006، ص142.

هذه الحالة بتعزيز سلطة المحافظ وأنشأت بعض المؤسسات الاستشارية كاللجان الجهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي وذلك بطلب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني والملاحظة.

إن هذه المجالس ضمنت ممثلين عن السكان غير أنهم كانوا معينين من قبل المحافظ ولم تكن تملك سلطة التداول.

إن السلطة الثورية المنبثقة عن حركة 19 جوان تعهدت اطلاق أول بيان لها على تجديد مؤسسات الدولة. وجاء في تصريح رئيس مجلس الثورة في أول نوفمبر 1965: " إن تأصيل هياكلنا الإدارية لاختيار الافضل للوضع الحقيقي لبلادنا يقتضي اللامركزية وتوزيع السلطات وهكذا فإن الهياكل الإدارية للولاية سوف تعزز لتصحيح نواقص تخلف الإدارة" [1]. صدور قانون البلدي سنة 1967 على المشرع إتمام مهمة اصدار قانون الولاية ليكتمل منه النظام لقانوني للجماعات المحلية في الجزائر. ومنه صدور أمر 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 تضمن هذا القانون تعريف الولاية وحدد عدد المنتخبين للمجلس الشعبي الولائى وعدد دورته وبين اختصاصاته وكيفية تنفيذ مداولته[2] .

وفي ظلما مرت به الجزائر من أحداث في هذه الفترة. صدر قانون 09/90 المؤرخ بتاريخ 07 أفريل 1990 في ظل مرحلة جديدة أرسى معالمها دستور 1989 الذي كرس التعددية السياسية ودخول البلاد في مرحلة مختلفة عن سابقاتها وأن الجماعات المحلية لدولة من الولاية والبلدية وهي مكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية فحصر قانون 09/90 الهيئات المسيرة على مستوى الولاية في المجلس الشعبي الولائي والوالي[3].

[1]- عمار ، بوضياف ، **شرح قانون الولاية** ، **مرجع سابق** ، ص121.

[2]- عمار ، بوضياف ،**الوجيز في القانون الاداري** ، **مرجع سابق**، ص231.

[3]- عمار ، بوضياف ، **شرح قانون الولاية** ،**مرجع سابق** ، ص ص(124، 123).

الفرع الثالث: هيئات الولاية

تتوفر الولاية هيئتان هيئة ممثلة في مجلس الشعبي الولائى، والوالي وإدارة تحت سلطة الوالي وسوف نتطرق لهذه الهيئات على مستوى الولاية. طبقا لما جاء به قانون 12-07 المتعلق بالولاية.

أولا: المجلس الولائي

نصت المادة 12 من قانون الولاية 07/12 ما يلي: " للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع العام ويدعى المجلس الشعبي الولائى، وهو هيئة المداولة في الولاية".

1-تشكيل مجلس الشعبي الولائي:

يتشكل المجلس من مجموعة من المنتخبين تم اختيارهم و تزكيتهم من قبل سكان الولاية من بين مجموعة من المترشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المترشحين الأحرار. وعليه فإن عدد أعضاء المجلس حسب تعداد السكان كالآتي:

-35 عضو في الولاية التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة.

- 39 عضو في الولاية التي يتراوح عدد سكانها بين 250.001 و 650.000 نسمة.

- 43 عضو في الولاية التي عدد سكانها بين 650.001 و 950.000 نسمة.

-47 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها 950001 و 115000 نسمة.

-51 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها 1150001 و 1250000 نسمة.

- 55 عضو في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1250001 نسمة[1].

أي أن بعض أعضاءه يتراوح ما بين 35-55 عضوا على أن تكون الدائرة الانتخابية ممثلة بعضو على الأقل وطبعا للتعداد السكاني المعلن عنه رسميا.

[1]- ياسين، ربوح، **مرجع سابق** ، ص58.

تمثيلا أكثر ومشاركة أوسع للطبقة السياسية في تسيير شؤون الإقليم خاصة بعد الدخول في نظام التعددية الحزبية.

1-رئيس المجلس الشعبي الولائى:

ينتخب رئيس المجلس الولائى لمدة 5 سنوات من طرف جميع أعضاء المجلس المنتخبين بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة، إذا لم تحصل أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد القائمين الحائزين على 35% ويعلن المجلس الشعبي الولائى رئيسا المترشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات وإذا لم تكن هناك أغلبية مطلقة للأصوات يجرى دورة بين المترشحين الحائزين على المرتبة الأولى والثانية ويعلن على الفائز الذي تحصل على أغلبية الأصوات أما في حالة تساوي يعلن على أن المترشح الأكبر سنا هو فائز[1].

3- سير مجلس الشعبي الولائي:

أ-الدورات: يعقد المجلس الشعبي الولائى 4 دورات عادية في العام مدة كل دورة منها 15 يوم.على الأكثر[2].

***الدورات العادية:**

طبقا للمادة 14 من قانون الولاية 12-07 "يعقد المجلس الشعبي الولائى أربع دورات (4) دورات عادية في السنة مدة كل دورة منها خمسة عشر يوما على الأكثر، تنعقد هذه الدورات وجوبا خلال أشهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر ولا يمكن جمعها "ترسل الاستدعاءات إلى دورات المجلس الشعبي الولائى مرفقة بمشروع جدول الأعمال من رئيس أو ممثله الذي يعين من ضمن نواب الرئيس وتدون في سجل مداولات المجلس الشعبي الولائى.

يحدد جدول الأعمال الدورة و تاريخ انعقادها بمشاركة الوالي بعد مشاورة أعضاء المكتب ومن باب تفعيل مبدأ المشاركة كان على المشرع إلزام رئيس المجلس الشعبي الولائى بنشر جدول الأعمال في اللوحة

[1]- ج ر ج ج ، **قانون الولاية 12-07**، **مرجع سابق** ،المادة :59 ، ص 14

[2]- **المرجع نفسه** ،المادة :14، ص 10

المخصصة لذلك فور استدعاء أعضاء المجلس الولائي عند مدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور ولا سيما الإلكترونية منها وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

***الدورات الاستثنائية:**

يمكن للمجلس عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك أن يعقد دورات استثنائية (غير عادية) سواء بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي، أو ثلث أعضاء المجلس ، أو الوالي في حالة الكارثة الطبيعية او التكنولوجيا.

ب- المداولات:

يجرى المجلس الشعبي الولائي خلال دوراته، مداولاته تنصب على إحدى صلاحياته، وتخضع كما هو الشأن بالنسبة للبلدية إلى القواعد الأساسية التالية:

***العلانية:**

القاعدة العامة أن تكون مداولات المجلس علانية ضمانا للرقابة الشعبية إلا في حالتين:

-فحص الحالة الانضباطية للمنتخبين الولائين.

- فحص المسائل المرتبطة بالأمن والنظام العام.

***التصويت:**

تتم المصادقة على المداولات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الممارسين مع ترجيح صوت الرئيس عند التساوي[1]

ج-اللجان:

خول القانون الولائية للمجلس الشعبي الولائى تشكيل لجان متخصصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية سواء كانت مؤقتة أو دائمة خاصة في مجالات: الاقتصاد، المالية والتهيئة العمرانية والتجهيز والشؤون الاجتماعية والثقافية.

[1]- محمد صغير ، بعلي، قانون الادارة المحلية ، **مرجع سابق** ، ص120

ويجب أن يراعى في تشكيل اللجنة التناسب مع المكونات السياسية للمجلس كما يمكن للنخبة أن تستعين بأي شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة[1].

اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:

حسب المادة 77 من قانون الولاية 12-07 فإن المجلس الشعبي الولائي " يمارس اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية".

ويمكن حصر هذه الاختصاصات في ما يلي:

-الصحة العمومية و حماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

- السياحة.

- الإعلام و الاتصال.

- التربية و التعليم العالي و التكوين.

- الشباب و الرياضة و التشغيل.

- السكن و التعمير وتهيئة إقليم الولاية.

- الفلاحة والري والغابات.

- التجارة والأسعار والنقل.

- الهياكل القاعدية والاقتصادية.

- التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها.

- التراث الثقافي المادي وغير المادي و التاريخي.

- حماية البيئة.

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

[1]- محمد صغير ، **بعلي، قانون الادارة المحلية** ، مرجع سابق ، ص121.

– ترقية المؤهلات النوعية المحلية[1].

ثانيا: الوالي.

1– **تعينه:** يعتبر منصب الوالي من الوظائف السامية في الدولة وهو سلطة إدارية وسياسية في نفس الوقت يتم تعيينه بموجب مرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية.

2–**انهاء مهامه:** فإنها تتم بوجب مرسوم رئاسي يتخذ في مجلس وزراء بناء على تقرير من وزير الداخلية[2].

3– اختصاصات الوالي:

تتعدد صلاحيات الوالي ولا تنحصر فقط في قانون الولاية بل تتضمن الحزبية من القوانين مثل قانون البلدية، قانون أملاك الوطنية، قانون الانتخابات وغيرها من التي تتضمن مجالات تدخل الوالي.

أ– الوالي باعتباره ممثلا للدولة:

حسب المادة 110: الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة.

–ينشط الوالي و ينسق و يراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية غير أنه يستثنى:

–العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم والعالي والبحث العلمي.

– وعاء الضرائب و تحصيلها.

– الرقابة المالية.

– إدارة الجمارك.

– مفتشية العمل.

– مفتشية الوظيفة العمومية.

[1]–ج ر ج ج ، قانون الولاية 12– 07، **مرجع سابق** ، المادة: 77 ،ص 16

[2]– محمد الصغير، بعلي ،**التنظيم الإداري**، ط1، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002، ص ص(158، 159).

– المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعته أو خصوصيتها اقليم الولاية تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

يسهر الوالي أثناء ممارسة مهامه في حدود اختصاصه على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم، حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون.

يسهر الوالي على تنفيذ القوانين و التنظيمات و على احترام رموز الدولة وشعاراتها على إقليم الولاية.[1]

ب– الوالي باعتباره ممثل عن الولاية:

نص المادة 102 من قانون الولاية 12–07: "يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها".

–تقديم تقرير عن تنفيذ المداولات المتخذة خلال الدورات السابقة.

– يصنع الوالي رئيس المجلس الشعبي الولائى بانتظام على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الشعبي الولائى إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

– يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية.

– يمثل الوالي الولاية أمام القضاء.

– يعد الوالي مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها.

– تنشط ومراقبة نشاطات المؤسسات العمومية طبقا لتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائى بيانا سنويا حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة[2].

ج– الوالي هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائى: وبهذه الصفة يقوم الوالي بممارسة الصلاحيات التالية

–تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائى وذلك بموجب إصدار قرارات ولائية باعتباره جهاز تنفيذ لما يصادق عليه جهاز المداولة للمجلس الشعبي الولائى.

[1] – ج ر ج ج ، قانون الولاية 12–07 ، **مرجع سابق** ، المادة :110، ص 19

[2]– **مرجع نفسه** ، المواد: 102 إلى 109 ، ص 19

– الإعلام: يلزم قانون الولاية الوالي بضرورة اطلاع وإعلام المجلس الشعبي الولائي بوضعية ونشاطات الولائية وذلك عن طريق:

– اطلاع رئيس المجلس، بين الدورات عن مدى تنفيذ مداولات المجلس.

– تقديم تقرير حول مدى تنفيذ المداولات عند كل دورة عادية.

– تقديم بيان سنوي للمجلس يتضمن نشاطات مصالح الدولة في الولاية[1]

[1] –محمد ،الصغير ، بعلي، التنظيم الاداري ، **مرجع سابق** ، ص126.

المبحث الثالث: مقومات ووظائف الجماعات المحلية

تتمتع الجماعات المحلية بمجموعة من المقومات جعلت منها نظاما إداريا يختلف من دولة إلى أخرى حسب ما تمتلكه كل دولة من مقومات وعلى هذا الأساس تم تحديد وظائف الجماعات المحلية في مختلف دول العالم.

المطلب الأول: مقومات الجماعات المحلية

ترتكز الجماعات المحلية على مجموعة من الأسس والمقومات، باعتبارها أسلوب إداريا بمقتضاه يتم تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات محلية، وعليه فإنها تقوم على مجموعة من المرتكزات تتمثل في:

1-التقسيم الإداري لإقليم الدولة:

يشير هذا المقوم لضرورة وجود تقسيم إداري لإقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ولا تكون إلا بتوفير وحدة المصلحة لدى سكانها ووحدة الانتماء يتوقف نوع التقسيم الإداري لإقليم الدولة على هدف الدولة من نظام الإدارة المحلية وعلى الظروف البيئية السائدة في إقليم الدولة، وهذا الإطار توجد عدة عوامل تكون دائما موضع الاعتبار عند تقسيم إقليم الدولة لأغراض الإدارة المحلية وأهميتها: تجانس المجتمعات والقوة المالية، أي مدى قدرة الوحدة المحلية للحصول على موارد مالية ذاتية تكفي لتغطية جزء كبير من نفقتها فهذا يتطلب حجما أدنى من السكان الذين يكلفون بأداء الضرائب والرسوم إلى السلطات المحلية المعنية.

2- المجالس المنتخبة:

من الضروري إدارة شؤون الوحدات المحلية من قبل مجالس منتخبة تمثل الإدارة العامة لموطني الوحدة، فالموطنين أدرى بتحديد مشاكلهم والعمل على حلها بالأسلوب الذي يرونه مناسبا.[1]

[1] – مهدية، بن طيبة و سفيان ،خروبي ، «**دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية، دراسة حالة لبلدية العفرون البليدة**»، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، ع1 ، المركز الجامعي إيليزي، إيليزي، 2016، ص80.

الأصل أن تشكيل المجالس المحلية المنتخبة يكون بالانتخاب المباشر، ذلك أن الباعث على نشأة الإدارة المحلية باعث سياسي وهو الأقرب إلى الأهالي ماديا ومعنويا[1].

3- التمويل المحلي الذاتي بالموارد المحلية:

يكون استقلال الوحدات المحلية إداريا باستقلال المالي، وتباعا لاستقلالها الموارد مالية ذاتية تتكون لها ذمة مالية منفصلة عن الذمة الدولة، وبالتالي تتمتع بحرية تامة في انفاق أموالها، فلا يقتصر دور الاستقلال المالي دعم الاستقلال الإداري، لكنهم يساهم أيضا في دعم مبادئ الإدارة المحلية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لموطني الوحدات المحلية[2].

4- المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة أحد مقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بالمجالس المحلية وفي العمال الخاصة بالتنمية المحلية تبتعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس فيه المواطنون من مشكلات وحاجات فالمشاركة الشعبية هي اشتراك المواطنين أفراد و جماعات في أولويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاحتياجات وتمويل المشروعات واتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.

5- توفر العنصر البشري:

يعمل العنصر البشري على انجاح التنمية المحلية التي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وتدبير التمويل اللازم لإقامة المشروعات وتنفيذها، وذلك يجب أن تتوفر لدى وحدات الإدارة المحلية للموارد البشرية المؤهلة فنيا وإداريا بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في جميع عمليات التنمية منذ رسم الخطة إلى غاية تنفيذها وهو عمل إلزامي.

[1]- مهدية، بن طيبة و سفيان ،خروبي ، **مرجع سابق**، ص80.

[2]- يمينة ، طالبي ، **مرجع سابق** ، ص81.

6- التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط:

يمكن اعتبار التنمية المحلية على أنها تلك العملية المخططة للتعبئة الشاملة والاستخدام الامثل للموارد والإمكانيات المتاحة للنهوض بالمجتمعات المحلية في جميع المستويات.

عند التحدث عن التنمية المحلية كهدف الأساسي للإدارة المحلية فإنه كي تحدث على الوجه المطلوب لابد أن تكون مخططة أي أنه التخطيط هو أحد مقومات الضرورية لأي نظام بالإدارة المحلية.

7- مقومات القانونية:

تعتبر من أهم المقومات التي تستند عليها الجماعات المحلية في تسير شؤونها المحلية فالقانون هو الركيزة الاساسية للإدارة المحلية ناجحة ، ولتحقيق الاهداف المنشودة و لدعم استقلالها الاداري وتقليل على اعتمدها على الحكومة المركزية .

المطلب الثاني: وظائف الجماعات المحلية

أصبحت الجماعات المحلية في الوقت الحاضر منوطة بعدة مهام وصلاحيات. فقد امتد دورها الآن ليشمل جميع الميادين إذ أصبحت تختص في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة والسياحة.

أولا: المجال الاقتصادي

تقوم الجماعات المحلية بعدة مهام اقتصادية فطبقا للمادة 86 من قانون البلدية تعد البلدية خططها التنموية القصيرة والطويلة المدى وتصادق عليها وتسهر على تنفيذها في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا وبانسجام مع خطط الولاية وتشمل بصفة عامة أعمال التنمية الاقتصادية واجتماعية والثقافية ولاية الإقليم ومن أهم مهامها في مجالها الاقتصادي:

-توفير حاجيات المواطنين.

- تعبئة الطاقات والمهارات بإدماجها في العملية الاقتصادية والتنموية.[1]

[1] - نور الدين ، يوسفي، **مرجع سابق**، ص31.

-تطوير النشاطات الاقتصادية وترقيه الاستثمار والصناعة الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المتعاملين الاقتصادية من خلال خلق أسواق جديدة وتنشيط الأسواق .

ثانيا: المجال الاجتماعي والثقافي

في المجال الاجتماعي والثقافي هنالك عدة قطاعات تدخل فيها الجماعات المحلية مثل:

-قطاع السكن: تعمل الجماعات المحلية في هذا المجال على إيجاد سكن ملائم من خلال وضع شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة.

- قطاع التربية والتكوين المهني: تقوم في هذا الإطار بإنجاز مراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني.

- قطاع الصحة: ففي مجال الصحة وهي تعمل على توفير شروط النظافة الخاصة بالأغذية والمؤسسات التي تستقبل الجمهور وإنشاء الهياكل الصحية[1].

ثالثا: المجال السياسي

هي تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية:

-دفع السكان المحليين إلى المساهمة والمشاركة الفعالة في اداء وممارسة دورهم السياسي – تدريب القيادات السياسية على مستوى المجتمع[2].

رابعا: المجال الثقافي والسياحي.

تعمل الجماعات المحلية على إنشاء منشآت ثقافية وتسيرها وصيانتها كالمتاحف وقاعات السينما والمراكز الثقافية كما تعمل على تشجيع وتطوير حركة الجمعيات في ميادين الشبيبة والرياضة .

[1]- عبد الحق، بوتاتة و عبد الهادي العايب، **ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)**، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2016)، ص ص(16 17).

[2]- عبد الحق، بارة، **دور الإدارة المحلية (البلدية) في تحقيق التنمية الشاملة، دراسة حالة بلدية المقارين (2007/2012)**، (مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015)، ص12.

-المحافظة على التراث الوطني وحماية الفنون الشعبية.

- المساهمة في التنمية السياحة وذلك من خلال إنشاء والفنادق الصغيرة والمطاعم والمراكز العائلية وللمخيمات الصيفية والحدائق التسلية وتشجيع المتعاملين على استغلالها[1].

[1]- نور الدين، يوسفى، **مرجع سابق** ، ص32.

المبحث الرابع: تقديم عام عن النشاط السياحي

يعتبر النشاط السياحي من أهم القطاعات الداعمة للأمم الاقتصادي، وقد أولت مختلف الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال مؤسسات متخصصة تسعى إلى تطويره.

المطلب الأول: نشأة وتعريف السياحة و السائح

لقد تعددت المفاهيم السياحية وذلك بتعدد المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبتطورها عبر مراحل مختلفة من الزمن، مما اظهر لنا اختلاف الباحثين و المتخصصين في هذا المجال.

الفرع الأول: نشأة السياحة

السياحة ظاهرة من ظواهر الإنسانية التي نشأت منذ أن خلق الله الأرض وما عليها وهي قديمة قدم الحياة، عريقة عراقة التاريخ، فمنذ زمن بعيد الإنسان في حركة دائمة بين السفر والتنقل بحثا عن أمنه واستقراره وسعيا إلى رزقه ومعاشه ومتطلعا إلى العلم والمعرفة.

أولا: السياحة في مرحلة الحضارات القديمة

عندما قامت الحضارات أصبح السفر وسيلة للتجارة والثقافة والمنفعة فكان للفنيقين السباقين في الاهتمام بالتجارة والتنقل، ويعد الفنيقين من أشهر الشعوب القديمة التي اتسمت بحب المخاطرة والاهتمام بالترحال البحري بحثا عن المعرفة والكسب المادي، التي تعد من أهداف السياحة في مفهومها الحديث ومن أبرز الرحلات السياحية في تلك الفترة كانت في بلاد الإغريق عندما تنقل جماعات من اليونانيون القدماء وبعض سكان الأقاليم الأوروبية المجاورة إلى منطقة جبل أولمبيا، لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع في تنظيمها عام 776 قبل الميلاد.

و يعتبر الرومان كذلك من أول شعوب الحضارات القديمة التي اهتمت بشغل أوقات الفراغ بالسفر والترحال من أجل المتعة ويصنف المسافرون خلال عصر الرومان إلى 4 فئات:

-رجال القوات المسلحة: حيث تم إنشاء الطرق لتسهيل تحركات الجيوش الرومانية.[1]

[1] - خالد، كواش، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 2004)، ص23.

– المسؤولون الحكوميون، حيث شكلت تحركات رجال الدولة والإدارة والبريد جانبا من إجمالي الحركة على الطرق.

– التجارة وأصحاب المهن المختلفة وخاصة العاملين في قطاع التعديل حيث اهتموا باستغلال الموارد المعدنية.

– المسافرون بإرادتهم من أجل الاستمتاع والمعرفة سواء لزيارة الشواطئ البحار أو الأماكن ذات الأهمية الدينية[1].

ثانيا : السياحة في مرحلة العصور الوسطى

كانت اتجاهات السياحة في تلك العصور إلى التجارة – الحج – الدراسة وغيرها لقد انفرد العرب في ما بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر في تطوير مبادئ السياحة حيث وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروعها وضمن الوقائع الثابتة أن معظم البلاد الإسلامية أكثر بلدان تقدما حيث كان بغداد وقرطبة أكثر مدن ثراء فكانت فيها التجارة نشيطة والصناعات ناجحة وكانت مركز للحياة الثقافية والحضارية.

كما نشير إلى أن السياحة الدينية أخذت أبعاد جديدة في العصور الوسطى فكان عدد كبير من الحجاج على اختلاف أديناهم يقومون بالرحلات الدينية إلى الأماكن المقدسة التي غالبا ما تبع عن أوطانهم مسافات طويلة، كما أن في نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم، الذين كانوا يقومون برحالات لغرض العلم والدراسة والتعرف على آراء غيرهم والنظم السياسة الموجودة في الدول الأخرى، وكانت تلك الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت مقتصرة على الطبقة الأرستقراطية لان السفر يتطلب وقت فراغ وأموال فائضة عند الحاجة[2].

[1]– خالد، كواش، **مرجع سابق**، ص23.

2– سمير ،عميش، **دور استراتجية الترويج في تكيف وتحسن الطلب السياحي الجزائر مع مستوى الخدمات السياحة المتاحة خلال الفترة 1995– 2015**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،سطيف1، 2015)، ص 12.

ثالثا: السياحة في مرحلة العصر الحديث

وبعد تكامل وسائل النقل (بري – جوي – بحري) وبانتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية بدأ سفر الأفواج البشرية بأعداد كبيرة وهنا بدأت السياحة بمفهومها الحديث وأصبحت تسمى باسم لصناعة السياحة، ووجد الاسم الجديد (Tourisme) وهو تعبير جديد وليد القرن العشرين وبدأت الدول والمنظمات العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة بالاهتمام بالسياحة لأنها أصبحت صناعة لها أهميتها لعائدها السريع العالي، بالإضافة إلى ظهور باحثين ومتخصصين في النشاط السياحي، كما ظهرت في تلك المرحلة المؤسسات والمعاهد العلمية المتخصصة في النشاط السياحي، ولم تعد السياحة في تلك المرحلة قاصرة على الأغنياء فقط بل أصبحت الطبقة المتوسطة تمثل شريحة كبيرة من السائحين، كما أصبحت السياحة علم حديث وصناعة عملاقة لها أصولها وعلومها المتقدمة جدا[1].

الفرع الثاني: تعريف السياحة والسائح

ما يمكن تسليط الضوء على بعض المفاهيم التي تناولت السياحة والسائح والنشاط السياحي بداية من مفهومها اللغوي.

أولا : تعريف السياحة

يعتبر لفظ السياحة من الألفاظ المتقدمة في اللاتينية إلا أنه كان معروفا في اللغة العربية.

1- المفهوم اللغوي للسياحة:

يعني التجول " ساح في الأرض" تعني ذهب، سار على وجه الأرض.

وجاء في لفظ السياحة يعني " الضرب في الأرض ومنها سيح الماء "أي جريانه "

1- عدلي، عصمت و عبد المعطى أحمد منال، **مقدمة في الإعلام السياحي**، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2001، ص14.

ورد لفظ السياحة في القران الكريم في أكثر من موضع ففي سورة التوبة آية قوله تعالى " برآءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين" معناه سيروا أيها المشركون سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر[1].

2-المفهوم الاصطلاحي للسياحة:

عرفها العالم السويسري هوتزيميز(HOTZIMER) :رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالمين بأنها "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما بحيث لا يتحول إلى إقامة دائمة لا ترتبط بنشاط يحقق ربحا لشخص أجنبي".

هناك من عرفها على أنها صناعة القرن العشرين أو الصناعة المتداخلة والمركبة أو الصناعة المتكاملة، الصناعة بدون مداخن، غذاء الروح أو البترول القرن الواحد والعشرين، وتعد السياحة عاملا مساعد الاتصال الثقافي الحضاري بين الشعوب وتمثل أيضا رافدمن روافد الطلب على العمل في مختلف القطاعات سيما الخدماتية منها[2].

تعريف السياحة حسب المجلس الاقتصادي الاجتماعي الفرنسي في قراره الصادر في 1972 يعرفها على أنها "فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع إلى التنقل خارج المجال اليومي"[3].

ثانيا: تعريف السائح

ظهرت كلمة السائح "**Tourist**" أولا في بريطانيا خلال بداية القرن التاسع عشر، وهي مشتقة من "**Tour**" التي تم إطلاقها على بعض الشباب الإنجليزي من أبناء الطبقة الأرستقراطية الذين كان عليهم أن يقوموا برحلة عبر مناطق القارة الأوروبية بجنوب فرنسا وشمال إيطاليا وسويسرا وبعض الدول المجاورة

[1]- محمد دابي ،شوقي السيد، **جغرافيا السياحة** ،كلية الآداب والعلوم الانسانية ،جامعة قناة السويس ، سنة 2019ص7.

[2]- عبد القادر، بن شني و رقية ملاحي، «**أهمية التهيئة الحضارية في تفعيل قطاع السباحة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**»، مجلة رماح للبحوث و الدراسات ، ع 26 ،الاردن ، جوان 2018 ،ص3.

[3]- عبد القادر، هدير، **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**، (مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006)، ص ص(27،33)

وفي إطار توحيد المفاهيم والمصطلحات السياحية بين مختلف الأعضاء قام الاتحاد الدولي المنظمات الرسمية للسياحة "**IUOTO**" نظمت العديد من المؤتمرات واللقاءات تناولت تعريف السائح والزائر ومختلف الجوانب الاخرى للأنشطة السياحية.

وعرفت "منظمة السياحة العالمية" السائح بأنه: "أي شخص سافر إلى مكان مختلف عن بيته المعتادة أقل من 12 شهرا متتالية ذلك لأغراض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب"[1].

وقد اعتمد المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة في قراره الصادر في الاجتماع المنعقد في روما سنة 1963 في شأن تعريف السائح على أنه : "هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد خلال فترة تزيد على 24 ساعة وتقل العام" السائحون وهو الزائرين المؤقتون الذين يقيمون على أقل لمدة 24 ساعة في الدولة التي يزورنها[2].

ثالثا: تعريف النشاط السياحي

يعرف النشاط السياحي على أنه النشاط الذي يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر ربما إلى الإقامة الدائمة بهدف أساس وهو التمتع بوقت فراغهم على وجه لا يمكن تحقيقه في بيئتهم المعتادة مع استعدادهم لتحمل مخاطر محددة لنشاطهم في إطار إمكانيتهم المادية والمعنوية.

كما عرفته المنظمة العالمية للسياحة بشكل غير مباشر انه :"هي مجموع الأنشطة الأساسية الموجهة لتحقيق هذا النوع من الرحلات وهي صناعة تساعد على سد حاجات السائح"[3].

[1] – صليحة، عيشي، **الأداء والآثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011)، ص35.

[2] – محمد تاج الدين، صحرواي و وسيلة ،السبقى،« **السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمور**»، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ع 2 ، الجزائر: جامعة بسكرة، ديسمبر 2017، ص4

[3] – مليكة ، محمودي و بخالة عجالي ، «**قواعد ضبط النشاط السياحي للوكالات السياحة والأسفار التشريع الجزائري**»، مجلة العلوم القانونية والسياسية المحلية، ع 02، سبتمبر 2019، ص ص(14، 16).

المطلب الثاني: أنواع السياحة

إن للسياحة أنماط متعددة تختلف حسب رغبات السائح وحسب إمكانيتهم المادية ومن أنواع السياحة.

أولا : السياحة الاستجمامية

هي استغلال أوقات الفراغ بعيد عن العمل الروتين اليومي في السباحة من أجل المتعة والراحة وعادة ما تكون هذه السياحة في المناطق ذات المناظر الطبيعة الخلابة أو إلى النطاقات الهادئة (المناطق الجبلية والبحرية الجزر– المحميات الطبيعية)[1]

ثانيا: السياحة الثقافية

وهي سياحة يكون البحث فيها عن المعرفة من خلال اكتشاف تراث الأمراض مثل المدن والقري المعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية. وتعتبر السياحة الدينية أحد أشكال السياحة الثقافية لأن السياحة الدينية تجسد رغبة لدى شخص من معرفة دينية وروحية وهي أقدم أنواع السياحة التي تفاعل معا الإنسان[2].

وهي أحد أهم أنواع السياحة نظرا لما يستفيده الفرد منها في كل من المجال الديني والعادات والتقاليد وما يكتبه منها من معلومات حول المنطقة.

ثالثا: السياحة الطبية.

يقصد بها التوجه إلى أقاليم تشتهر بدور العلاج من أمراض محددة[3]. مثل أمراض العيون يتجهون حاليا إلى تونس، أمراض الكلى الأردن .. الخ.

1- عدلى ، عصمت و عبد المعطى أحمد منال يتوفى، **مرجع سابق**، ص21.

2- صليحة، عيشي، **الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة ما بين الجزائر – تونس– والمغرب**، (مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005)، ص12.

3- عدلى، عصمت و عبد المعطى أحمد منال شوقي ، **مرجع سابق** ، ص22.

رابعا: السياحة العلاجية والاستشفائية

يقصد بها التوجه إلى أقاليم تشتهر بحمامات أو هياكل وفضاءات للعلاج من أمراض محددة كالحمامات العلاجية بالمياه المعدنية الساخنة والتي يقصدها السائح العلاج أو الراحة أو الاسترخاء[1].

خامسا: السياحة الرياضية

هي سياحة من أجل ممارسة أنواع محددة من الرياضات والألعاب مثل الصيد في الغابات وتسلق الجبال الانزلاق على الجليد إضافة إلى الاشتراك في الدورات الرياضية أولمبية والإقليمية.

سادسا: سياحة رجال الأعمال

يخص هذا النوع من السياحة المناطق التي تعتبر عواصم اقتصادية أو إقليمية والمدن الكبرى التي تمثل محل أطماع العديد من المستثمرين ورجال الأعمال فتفتح لهم المجال لعقد الصفقات التجارية غيرها [2].

سابعا: سياحة الاتصال الاجتماعية

وهي سياحة زيارة الأقارب والأصدقاء بالإضافة رحلات شهر العسل والمناسبات السوية، ويكون الارتباط واضح بين الأسر المقيمة في الريف بذويهم في المدن فينتقل إلى زيادة المسارح والسينما والعكس[3].

[1] – ياسين، مريخي، **التوازن البيئي والتنمية السياحية المستدامة لولاية عنابة** ، (مذكرة ماجستير، كلية علوم الارض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة،2005) ، ص 14.

[2] – – أمينة، بن المجات، **التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات والعوائق**، (مذكرة ماجيستر، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2005)، ص ص(14، 15).

[3] – ياسين، مريخي، **مرجع سابق** ، ص16.

ثامنا: سياحة المؤتمرات والأعمال

تمثل المؤتمرات والأعمال إحدى قنوات السياحية إذ تشمل انتقال وإقامة الأشخاص من خارج أوطانهم لدوافع مهنية، ويعتبر هذا النمط السياحي أحد المنتوجات وهم الباحثون ورجال الأعمال، كما تمثل سياحة المؤتمرات وسيلة دعائية للبلد الذي ينعقد فيه المؤتمر[1].

تاسعا: السياحة الصحراوية

تعتبر السياحة الصحراوية نوع من أنواع السياحة الذي يهدف إلى زيارة المناطق الصحراوية والأثرية والتعرف على المسار القديمة المتواجدة في الصحراء في عمق الرمال أي ما يرتبط جوهرها بالذهن والفكر بصورة مباشرة لذلك تجدها تجذب فئات معينة من السائحين الذين يودون زيادة المعلومات الحضارية[2].

[1]- صليحة، عشي، **مرجع سابق**، ص16.

[2]- بسمة، كحول، **دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر حالة الحضيرة الوطنية الأهقار بتمنراست**،(أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018)، ص58.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل توضيح بعض المفاهيم التي تتعلق بكل من الجماعات المحلية والنشاط السياحي من خلال التطرق الي تعريف الجماعات المحلية بصفة عامة والجماعات المحلية في الجزائر ومعرفة اهم وظائفها ومساهماتها في ترقية ودعم النشاط السياحي، وقد توصلنا إلى أن الجماعات المحلية هي تلك الوحدات اللامركزية التي تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية و لها مهام عديدة خاصة فيما يتعلق بالنشاط السياحي وترقيته. حيث تتمثل الجماعات المحلية في الجزائر في كل من البلدية و الولاية حيث لكل هيئة منهما اختصاصات و صلاحيات مخولة لهما من طرف المشرع الجزائري فيما يخص دعم وتطوير النشاط السياحي.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد بلدية زلفانة من بين المناطق السياحية بالجزائر عامة وبالصحراء خاصة والمتواجدة بولاية غرداية حيث تتوفر هذه المنطقة على عديد من المقومات السياحية فهي تجمع ما بين السياحة الصحراوية والحموية الصحية، حيث تعرف بمياهها الحرارية التي لها تركيبة خاصة في علاج العديد من الأمراض ما يجعلها وجهة العديد من السياح الذين يقصدونها من أجل المعالجة بالإضافة للصناعات التقليدية المتوارثة في المنطقة والتي تعتبر أحد أهم العوامل التي تدخل في انجاح اي سياحة في العالم ومنها سنتطرق في هذا الفصل المتعلق بواقع دعم الجماعات المحلية للنشاط السياحي في بلدية زلفانة إلى:

المبحث الأول: تقديم **عام عن بلدية زلفانة**

المبحث الثاني: دعم البلدية للسياحة بزلفانة

المبحث الثالث: عوائق دعم البلدية للنشاط السياحي بالمدينة

المبحث الأول: تقديم عام لبلدية زلفانة

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بتعريف بمنطقة زلفانة الحموية تاريخيا وتحديد مميزاتها الطبيعية.

المطلب الأول: تقديم تاريخي عن بلدية زلفانة

ضمن هذا الجزء من الدراسة سنحاول تقديم منطقة زلفانة وأهم معالمها التاريخية التي تشتهر بها.

الفرع الأول: تاريخ منطقة زلفانة

زلفانة أو زلل فانة هي أسطورة تاريخية وحكاية مدينة يحكى عنها أنها عانت قديما من ويلات الجفاف وضيق العيش ما جعل أهلها يعيشون حياة بؤس وشقاء، بل هناك من الروايات من قالت أن الحياة كادت تنعدم في زلفانة إلا أن حدثت معجزة الله عز وجل وحلت بركته، فانفجرت فيها منابع المياه المعدنية والحموية واشتهرت بها وجلبت إليها السكان هذه المنابع الحموية التي مازالت إلى غاية اليوم مركز السياحة الحموية المحلية.[1]

كانت منطقة زلفانة قبل عمرانها نقطة عبور باعتبارها المسلك الوحيد الرابط بين الجنوب والشرق والجنوب الغربي والوسط فقد كانت ملتقى جميع القوافل ذات الاتجاهات المختلفة وعرفت زلفانة اكتشاف أول بئر خلال 1945 حيث استقر بها السكان الوافدون إليها من المدن المجاورة كمتليلي و ورقلة وغرداية خاصة منهم الفلاحين والموالين[2] لممارسة أنشطتهم والتي تأتي في صدارتها فلاحة النخيل وبذلك ساهم البشر في عمليات توطن البدو الرحل عبر المنطقة في أربع تجمعات (زلفانة وسط، زلفانة واد، القويفلة، حاسي النور) زيادة على ذلك تم ربط حتى القويقلة ببئر ثاني سنة 1954م وحاسي النور ببئر ثالث سنة 1969م لتدعيم المستثمرات الفلاحية التي أنشئت من طرف مجموعة من الموالين وذلك 7سنوات بعد الاستقلال

[1] – الموعد اليومي، «**حمامات معدنية يقصدها المئات، وحات النخيل لجذب السواح، "زلفانة" أسطورة التاريخ وخرافة الجغرافية**»، يومية وطنية إخبارية شاملة، 2017.11.1.

[2] – مديرية السياحة والصناعات التقليدية، لولاية غرداية، **متابعة الاستثمار والتهيئة السياحة** ،الصادرة بتاريخ : 2020/03/08،ص1

كما تميز تاريخ زلفانة بوصول الأجانب المتمثلين في إخوان العرب من سوريا ومصر في إطار التعاون غداة الاستقلال وبعض المهندسين الزراعيين لتقديم المساعدة التقنية في مجال الفلاحي واشتهرت زلفانة أكثر بمياهها المعدنية ذات الأغراض العلاجية العالية.

وأصبحت زلفانة بلدية سنة 1985م، ودائرة سنة 1991م. [1]

الفرع الثاني: المعالم التاريخية لمدينة زلفانة

تحتوي مدينة زلفانة على مجموعة متنوعة من المناطق والمواقع التاريخية التي تشكل جاذبية للسواح سواء من جهة السياحة الترفيهية أو الدينية والمتعلقة بالمزارات والأضرحة ومن أشهرها.

- مغارة الضباعى.
- ضريح الولي الصالح سيد امحمد بورقبة على بعد 06 كلم طريق القرارة.
- ضريح الولي الصالح سيدي بوحفص بوغفالة.
- رقوبة كراث.

المطلب الثاني: موقع ومميزات طبيعية لبلدية زلفانة

سنسعى من خلال هذا إلى معرفة الموقع وحدود الجغرافية لهذه البلدية مع المدن المجاورة إضافة إلى أهم الميزات الطبيعية الذي تتميز بها هذه المدينة عن غيرها من المدن السياحية بالجزائر.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لبلدية زلفانة

يعد الموقع من بين أهم الجوانب التي ترتبط بالسياحة بشكل عام لأن الجغرافيا هي من بين المحركات الأساسية للسياح ليس في الجزائر فقط بل في العالم أجمع.

[1] – طيب، عدون، «**واقع الاستثمار السياحي بالصحراء الجزائرية دراسة حالة مدنية زلفانة (ولاية غرداية)** »، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 4، ع2، جامعة وهران، جوان 2018، ص5.

بلدية زلفانة هي البلدية الوحيدة لدائرة زلفانة ولاية غرداية استنادا إلى التنظيم الإداري الأخير مرسوم رقم 91/306 المؤرخ في 1991/08/24 والمتضمن التقسيم الإداري.[1]

تقع بلدية زلفانة على بعد 65 كلم عن مقر ولاية غرداية و40 كلم شرقا عن طريق الوحدة الإفريقية وتبعد عن العاصمة الجزائر ب665كلم جنوب شرق كما لا تبعد عن مطار النوميرات الدولي إلا ب 43 كلم حيث يحدها من:

- الشمال: بلدية القرارة.
- الجنوب: بلدية متليلي.
- الغرب: بلدية العطف.
- الشرق: ولاية ورقلة.

كما تقع على ارتفاع 360م على مستوى سطح البحر و تتموضع على الضفة اليسرى لوادي ميزاب (الملحق رقم 1)

الفرع الثاني: مميزات الطبيعية لمدينة زلفانة

تتمتع مدينة زلفانة بجملة من المميزات الطبيعية التي أهلتها أن تكون موقعا سياحيا حمويا وصحراويا وأهمها المياه المعدنية التي تميزت بها ومن خلال المكونات الطبيعية التي سيتم التطرق إليها.

أولا: التضاريس

يقع التجمع السكاني لبلدية زلفانة على أرضية مستوية السطح عموما، تتخللها مجموعة من الأودية والشعاب مع وجود ميل ضعيف يقدر 04% باتجاه الجنوب الغربي.

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات فرع غرداية ، **دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي ،زلفانة ،المرحلة النهائية**، ص14

ثانيا: الشبكة المائية.

تحتوي المنطقة على شبكة مائية كثيفة ومتشعبة ولكنها جافة خلال أغلب فترات السنة وهذا بسبب قلة التساقط المطار إلا أنه لا يمنع من حدوث فيضانات كل 03 إلى 05 سنوات.

ومن أهم وديان هذه الشبكة واد ميزاب، واد الحسي، واد النسا.

ثالثا: طبقة المياه الجوفية

ومن أهم مصادر المياه المستغلة التي يتم ضخها لتلبية حاجيات المواطنين ونلاحظ من خلال مقاطع حفر وتشيد الآبار أن المستوى الإحصائي للمياه الجوفية يفوق 350م في الناحية الغربية لمدينة زلفانة أما بالنسبة لباقي البلدية فيتراوح بين 450و800م.

ومن إيجابيات المنطقة نجد أن تدفق الآبار يفوق 100 لتر في الثانية كما لا ننسى المنابع ذات المياه الساخنة التي تستعمل في الحمامات للعلاج من مختلف الأمراض.

رابعا: المناخ

يسود بلدية مناخ صحراوي جاف يتميز بصيف حار وجاف وشتاء وبارد.

خامسا: الرياح

بالإضافة إلى العوامل المناخية السابقة نميز الرياح السائدة من حيث الاتجاه والقوة وكذا من فصل إلى آخر ومن سنة إلى أخرى ففي الشتاء تكون الرياح شمالية غربية تسبب في هطول الأمطار وجنوبية شرقية صيفا أو تسمى برياح الشهيلي وهي رياح ساخنة وجافة تصل سرعتها أحيانا إلى 32م، حيث تسبب في حدوث زوابع رملية تؤثر سلبا على المنطقة.[1]

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات فرع غرداية ، دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي ،زلفانة ،مرحلة النهائية ، **مرجع سابق** ،ص15.

المطلب الثالث: المقومات وأنواع السياحة في بلدية زلفانة

تتميز منطقة زلفانة بمقومات أهلتها أن تكون منطقة سياحية وذلك بتنوع منتوجاتها السياحية خاصة تركيبة المياه المعدنية الموجودة بالمنطقة ومن جانب آخر تنوع السياحة فيها.

الفرع الأول: المقومات السياحية بمدينة زلفانة

تتوفر مدينة زلفانة على مجموعة من المقومات السياحة تؤهلها لتصبح منطقة استقطاب سياح خاصة تلك المتعلقة بطبيعة الماء المتدفق والذي يحوي خصائص علاجية.

أولا: المؤهلات السياحية العامة لمدينة زلفانة

- توفر على موارد مائية هامة (الطبقة المائية الجوفية الألبيان،11 بئر منها03 مستغلة وخران سعته 300م^3.
- تتوفر على مساحة شاسعة من النخيل الواحات التي تقوم بجلب السكان والسواح.
- بها مناطق توسع سياحي.
- مناطق فلاحية.
- شبكة طرق وبني تحتية.
- منطقة تتميز بالحمامات المعدنية تتدفق المياه بقوة عالية بمدينة زلفانة، وبدرجة حرارة °45، وهي غنية بالمعادن خاصة منها الكلورور و الصوديوم[1]

[1]Le Bureau national des statistique , succursale de ghardaia, **Etude de la zone d'expansion touristique zelfana. P6**

ثانيا: مؤهلات المياه المعدنية بالمدينة.

الجدول رقم01: البطاقة التركيبية لمياه زلفانة المعدنية.

المكونات	طاقة الهيدروجين	الحرارة	بقايا جافة	كالسيوم	مغنزيوم	صوديوم	بوتاسيوم	كلورور	سلفات	بيكاربونات	نيترات
النسب	6.5	°41.5	18.10	163	61	65	22	497	518	165	15

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ،تهيئة منطقة التوسع السياحي زلفانة ،نفس المرجع السابق ،ص13

من خلال هذا الجدول نلاحظ تركيبة مياه المعدنية لبلدية زلفانة حيث درجة حرارة المياه تتجاوز 41.5° وتتميز بخاصيتها العلاجية وتتشكل التركيبة الأساسية لهذه المياه في الكلورور والصوديوم إضافة إلى مكونات أخرى.

الفرع الثاني: أنواع السياحة لمدينة زلفانة

تتميز زلفانة ب4 أنواع من السياحة التي تجعل منها نقطة استقطاب للزوار والسياح ومنها سياحة الواحات والسياحة الحموية العلاجية التي تعتبر أهم أنواع السياحة الموجودة بالمنطقة وتشكل محور اهتمام المسئولين والقائمين بهذا القطاع والصناعات التقليدية التي تمثل أحد أنواع السياحة:

أولا: سياحة الصحراوية الواحات

الواحات هي فضاءات ملونة وسماوية لا تشبه بعضها البعض وتتمتع زلفانة هذه المنطقة الصحراوية بهذا النوع من السياحة التي يقصدها الزوار من أجل الراحة والاستجمام وتقف أشجار النخيل ساهرة على رفاهية سكانها، وهي مثيرة للإعجاب لقصديها فهي نتيجة لمعرفة الزراعة وتميز المعماري الخاص بمنطقة[1]

[1] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **اكتشاف الجزائر**، تاريخ الزيارة :2020/03/28، الساعة :11:00 ،أنظر الرابط :
http//:www.mae.gov.dz/Tourisme-15.aspx

على الرغم أن الواحات تعتبر أحد العوامل المهمة لجذب السياح إلى المنطقة إلا أنه لا يجب أن يتطور هذا القطاع السياحي المولد للثروة على حساب الموارد الطبيعية التي لا يمكن استغلالها دون احتياطات.

2- ركوب الرمال:

زلفانة المدينة الصحراوية تشتهر كذلك بسياحة ركوب الرمال أو ما يعرف بتزحلق على الرمال، حيث تستعيد هذه السياحة حيويتها في مواسم العطل الشتوية والربيعية حيث كثبان الرمال الذهبية التي يمكن يستمع بها السائح وممارسة رياضة تزحلق على الرمال.[1]

3- سياحة الحموية والعلاجية:

تحتل الينابيع الحرارية مكانة مهمة جدا في المجتمع الجزائري حيث يزداد الطلب عليها، وتعتبر حمامات زلفانة واحدة من الينابيع الحموية وتعد من أشهر معالم السياحة لمدينة غرداية ومن خلالها تقدم زلفانة سياحة علاجية لما يميز هذه الحمامات من مياه ذات خواص قادرة على شفاء بعض الأمراض العصبية التنفسية والروماتيزم و أمراض النساء والجلد ، مما جعل هذا النوع من سياحة محل اهتمام كبير من قبل المروجين والمستثمرين في هذا المجال.

حيث يزداد الطلب على تطوير وتنمية السياحة الحموية في منطقة التي تستقطب من الزوار والسياح في السنة وفقا لأحدث التقديرات وإحصائيات المقدمة من طرف هيئات المختصة.

السياحة في منطقة زلفانة ليست موسمية و إنما على مدار السنة تعرف إقبال كبير و وجهة الكثير من الزوار والسياح الذين يقصدونها لأغراض علاجية ولينعم بكل ما يقدم لهم من خدمات وإقامة مريحة.

[1] – مديرية السياحة والصناعة التقليدية، غرداية، متابعة الاستثمار والتهيئة السياحية، **مرجع سابق**،ص1 .

4- الصناعات التقليدية (الحرف اليدوية):

يظل النسيج هو النشاط الرائد في المنطقة في قطاع الحرف التقليدية يليه الأواني النحاسية والتطريز وإنتاج المنتجات الجلدية التي تعمل السلطات المحلية الحفاظ عليها من أجل نقله إلى جيل الأصغر ولا ننسى صناعة الخيم التقليدية و أفلجة الخيام التي تتميز بها المنطقة[1]

الجدول رقم02: التوزيع الجغرافي للحرفين والتعاونيات الحرفية.

دائرة	الحرف والفنون التقليدية		الحرف التقليدية لإنتاج السلع		الحرف التقليدية لإنتاج الخدمات		المجموع	
	الحرفة	التعاونيات	الحرفة	التعاونيات	الحرفة	التعاونيات		
زلفانة	**145**	-	**13**	-	**53**	-	-	**211**

La source : la Direction du tourisme et de l'artisanat de wilaya de Ghardaïa plans d'aménagement de la zest zelfana ,p17

في المجموع يوجد 211 من الحرفين ينشطون في مجال الصناعات التقليدية والفن، وإنتاج السلع والخدمات وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإمكانيات للحرفين غير منظمة في التعاونيات لذلك وجب تنظيم الحرف وتقسيمها حسب الاختصاصات وحتى يسهل عملها وترويج لها من قبل المختصين، رغم ذلك تبقي الصناعات التقليدية مازالت ناقصة وبعيدة كل البعد لتطويرها و لتروج لها.

[1]La Direction du tourisme et de l'artisanat de wilaya de ghardaia ,plans d'aménagement de la zest zelfana **,Op cit ,**p17

المبحث الثاني: دعم البلدية للسياحة بزلفانة

مدينة زلفانة هي منطقة سياحية بامتياز تسعى السلطات المحلية إلى دعم وترقية النشاطات السياحة فيها وذلك باستعمال برامج التوسع السياحي لزيادة هياكل توسع السياحة وطاقة استيعابية لها وكذا ربط علاقاتها مع شركائها المحليين من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المطلب الأول: دعم البلدية للنشاط السياحي

سنحاول تحليل مستويات الدعم الذي تقدمة البلدية لأهم النشاطات السياحية بالمدينة والتي يقصدها السياح وذلك لأنها عبارة عن مرافق تحوي حمامات ومطاعم ومحلات وغيرها.

الفرع الأول: دعم البلدية للمؤسسة العمومية للحمامات المعدنية

تشتهر بلدية زلفانة بحماماتها المعدنية التي تعبر نافذة جذب حقيقة للسياحة الحموية بجنوب الوطن حيث أصبحت ذات شهرة جهوية ووطنية كبيرة لما توفره هذه الهياكل الجهوية من فوائد علاجية.

أولا: تأسيس مؤسسة العمومية الحمامات المعدنية: (انظر الملحق رقم 02)

يعود أول حمام معدني عادي أنشئ بمنطقة بداية سبعينات القرن الماضي لتأسس بعده مؤسسة الحمامات المعدنية سنة 1975 التي كانت مسيرة من طرف بلدية متليلي في تلك الفترة وكانت تسمى بمؤسسة البلدية وبتاريخ 1983/03/19 تحولت إلى المؤسسة العمومية حسب القانون الصادر لتأسيس الحمامات المعدنية بموجب مرسوم رقم283.

وتعتبر مؤسسة الحمامات المعدنية مؤسسة محلية مستقلة ماليا وتحت وصاية البلدية بحيث يتكون مجلس الإدارة لمؤسسة مما يلي:[1]

-رئيس مجلس البلدي هو رئيس مجلس الإدارة فيها.

[1]- مقابلة هواري، قادة، مدير مؤسسة الحمامات المعدنية، **دعم النشاط الحموي لبلدية زلفانة** ، المقابلة هاتفية :يوم 19 أفريل سنة 2020، الساعة 9:12 دقيقة.

- الأمين العام عضو.

- عضوين من مجلس الشعبي البلدي.

- مدير مؤسسة الحمامات المعدنية.

- محاسب.

-ويبلغ عدد العمال التابعين لمؤسسة الحمامات المعدنية حوالي 40 عامل.

وتقدر المساحة الإجمالية لهذه المؤسسة هي 2 هكتار، ولقد كانت هذه المؤسسة ولمدة ناهزت 40 سنة القبلة الأولى لزوار المنطقة وباقي الولايات الأخرى، الذين يبحثون عن علاج بالمياه المعدنية والتمتع بالطقس الشتوي والربيعي المميز لبلدية زلفانة .[1]

ثانيا: عدد الحمامات التابعة للمؤسسة العمومية ومجمل نشاطها السياحي

تظهر سلسلة الحمامات التابعة للمؤسسة العمومية مستوى تواجدها الفعلي وتأثيرها من خلال استيعاب عدد السياح وأيضا تعبر عن قدرة الإدارة والطاقم مواجهة مختلف التحديات.

ومنه لمعرفة عدد الحمامات التابعة للمؤسسة العمومية انظر الجدول الآتي:

الجدول رقم03: عدد الحمامات التابعة للمؤسسة العمومية للحمامات المعدنية.

الحمامات	الحمامات الجماعية	الحمامات العائلية	الحمامات الفردية
العدد	3 حمامات	10 حمامات	10 حمامات

المصدر: مقابلة هواري قادة، مرجع سابق.

يوضح الجدول أعلاه عن مجمل الحمامات التابعة للمؤسسة العمومية للحمامات المعدنية والمتفاوتة بين حمامات جماعية وأخرى عائلية والبقية فردية.

ولمعرفة مستوى النشاط السياحي الدائر بهذه الحمامات لاحظ الجدول أدناه.

[1]- مقابلة هواري، قادة ، **مرجع سابق** .

الجدول رقم 04: عدد الزوار والمؤجرين للحمامات وعدد السكان التابعة لهذه المؤسسة.

السنة	الزوار	المؤجرين	السكنات
2017	371352	3605	32
2018	367656	3358	بن ڤالو
2019	340465	818	

المصدر: مقابلة هواري قادة، مرجع سابق

يظهر الجدول أعلاه أن هناك تراجع لعدد زوار المؤسسة العمومية من سنة 2017 إلى سنة 2018 لتتراجع أكثر في سنة 2019، وما شهده من نهاية النصف الأول من إجراءات حكومية لغلق كل أماكن التجمعات لتفادي انتشار فيروس كوفيد_19_.

ومن خلال هذا التحليل يظهر الدور الذي تلعبه البلدية في تسيير المؤسسة العمومية للحمامات المعدنية أول واجهة سياحية بالبلدية يقصدها جل السياح المترددين على المدينة.

الفرع الثاني: دعم البلدية لبرامج مناطق التوسع السياحي

من خلال هذا الجزء سنتطرق للبرامج السياحية بالمدينة المنجزة أو التي سيتم الشروع فيها وأهم مستويات الدعم التي تقدمها البلدية لهذين المشروعين.

أولا: الاستثمار والتهيئة السياحية ببلدية زلفانة

عرف الاستثمار السياحي إقبالا كبيرا خصوصا مع التسهيلات الممنوحة والمتابعة الدائمة للاستثمار بصفة دورية وذلك بمرافقة المستثمر وإيجاد حلول لكل العراقيل إما على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي كما تم ما يلي:[1]

[1] – مديرية الساحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية، متابعة الاستثمار والتهيئة السياحية ، **مرجع سابق** ، ص2.

-استلام الملفات التالية لغرض إرسالها للمصالح المركزية بالوزارة الوصية من أجل الموافقة المبدئية وعددها 30 ملف.

- عدد طلبات المشاريع السياحية المودعة لدى مديرية الصناعة والمناجم إلى غاية 2020/03/08 هي أكثر من 90 طلب.

- الملفات التي تحصلت على الموافقة المبدئية من طرف الوزارة من 2008 إلى غاية 2020/03/08 هي29 ملف.

- الملفات التي تحصلت على رخص البناء عددها: 20 ملف.

- المشاريع السياحية المنتهية عددها: 03 مشاريع (1نزل طريف و 1 فندق وبنقلوهات).

- المشاريع السياحية في طور الإنجاز عددها 8 مشاريع (2نزل طريق و2 فندق وإقامة سياحية وبنقولوهات و2 مركز راحة).

- مناطق التوسع السياحي المصنفة ببلدية زلفانة هي منطقتين وزلفانة القديمة مساحة 86 هكتار بوسط المدينة أو زلفانة 2 الجديدة بمساحة 100 هكتار بالمدخل الغربي للمدينة.[1]

ثانيا: منطقة التوسع السياحي الأول ببلدية زلفانة.

1)-<u>التعريف بمنطقة التوسع السياحي الأول ببلدية زلفانة</u>:

تعد منطقة التوسع السياحي الأول من بين البرامج المهمة في مدينة زلفانة وهي تعرف على أنها كل منطقة أو امتداد من الأقاليم يتميز بصفات أو خصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة للإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة

[1]- مديرية الساحة والصناعات التقليدية لولاية غرداية، متابعة الاستثمار والتهيئة السياحية ، **<u>مرجع سابق</u>** ، ص2.

ذات مردودية. وتتم تهيئة وتسيير واستثمار منطقة التوسع السياحي وفق مواصفات مخطط التهيئة السياحية SNAT 2025الذي تعده الإدارة المكلفة بالسياحة.[1]

2)- أسباب وضع بمنطقة التوسع السياحي الأول ببلدية زلفانة :

جاء مخطط التوسع السياحي الأول نظرا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به منطقة زلفانة، ويحتوي هذا المخطط على مساحة 86 هكتار حسب المرسوم رقم 232/88 بتاريخ 5 نوفمبر 1988 ويتمثل في تعزيز المواقع الحرارية للمنطقة وإحداث قطب حراري حول محطة زلفانة التي تعرف تدفقا سياحيا كبيرا. وتسعى بلدية زلفانة من خلال هذا التوسع السياحي إلى تطوير وتعزيز النشاط السياحي وخلق ديناميكية سياحية واقتصادية للبلدية لتكون قطبا سياحيا بامتياز مستقبلا وذلك مع الاستغلال الحكيم والعقلاني للمياه الحرارية من الطبقة الجوفية الغير متجددة ويعتبر هذا المخطط من أهم المخططات لدعم وترقية النشاط السياحي بالمنطقة.

3)- أهداف التنمية السياحية لمنطقة التوسع السياحي الأولى:

تظهر أهداف منطقة التوسع السياحي الأول فيما يلي والتي تتقاطع مع أهداف بلدية زلفانة والمتمثلة في:

- النهوض ببلدية زلفانة ذات الإمكانات الحرارية والتي لها فضائل علاجية مثبتة وجعلها مركزا حراريا ممتازا. لأن هذا الشكل من السياحة يجذب أكثر 000 300 سائحا سنويا وهو يجعلها محور استراتيجي سيساهم في النهوض بالسياحية على مستوى الولاية إذا تم الاستفادة منه بالشكل المناسب.
- ربط التنمية السياحة في منطقة زلفانة بأهداف استراتيجية عديدة لاسيما تلك المرتبطة بالأراضي من خلال تحسين جودة العرض وتشجيع الاستثمارات الموجهة نحو مجالات جديدة مرتبطة بتعزيز وتطوير المورد السياحي الرئيسي وهو المعالجة المائية.

[1]- عايدة، مصطفاوى، «**التنظيم القانوني للعقار السياحي في الجزائر**»، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،ع6، جامعة البليدة، ص148.

- تعاون الجماعات المحلية في ظل هذا البرنامج سيؤدي إلى ترقية وتحسين أهم أنواع السياحة بالمنطقة التي تتمثل في: [1]

أ)-ترقية السياحة الصحية واللياقة البدنية: ويعتبر أحد أهم أنواع السياحة بالمنطقة فهو الهدف الأساسي الذي تسعى السلطات المحلية إلى تطويره وتعزيزه من خلال زيادة سعة هياكل كل الاستقبال وتحسين نوعيتها وبهذا تصبح الزيادة في قدرة الاستقبال مزدهرة وتنافسية عالية، وتعطى بالمنطقة هوية اقتصادية قوية.

ب)- ترقية سياحة الواحات: وتعتبر ثاني أهم نشاط سياحي تسعى الجهات المختصة بتطوير ودعم لخلق تنافسية جديدة في النشاطات السياحية في المنطقة.

ج)- ترقية سياحية الثقافية: ينطوي على الرغبة الشخصية والحاجة الفردية والثقافية وتقدم زلفانة للسياح إمكانية اكتشاف المواقع الثقافية والطبيعية الموجودة على أراضيها، كما تسمح بالاكتشاف في إطار منظم للتراث الثقافي .

4)- مشاريع الاستثمار السياحي في منطقة التوسع السياحي:

إن آخر ورقة تقنية مؤرخة في ماي 2014 الصادرة عن الإدارة الفنية لوكالة الولاية لإدارة وتنظيم الأراضي الحضرية في غرداية المتعلقة بمنطقة التوسع السياحي في زلفانة، تداع مباشرة إلى الوكالة العقارية لولاية غرداية حيث تقدم المعلومات التالية:[2]

-المساحة الإجمالية لمطقة التوسع السياحي المقررة: 86 هكتار.

- المساحة المتنازل عنها لوكالة الأراضي: 80.22 هكتار.

- قرار رقم 92/511 المؤرخ في 1992/04/19.

- تصريح التقسيم رقم 2002/573.

---

[1]- La Direction du tourisme et de l'artisanat de wilaya de Ghardaïa ,plans d'aménagement de la zest zelfana**, Op cit** ,p21

[2] La Direction du tourisme et de l'artisanat de wilaya de ghardaia**,**plans d'amenagement de la zest zelfana **,Op cit,p** 21

- تعديل تصريح التقسيم رقم 2005/730المؤرخ في 17/05/2006

-عدد العقود التي تم إنشاؤها: 118 عقد.

- عدد الحصص القابلة للتحويل: 109 حصة.

- عدد الوحدات الشاغرة: 35 وحدة.

- متوسط مساحة الحصص: 5200 م.

- سعر تحويل من 537.08دج إلى 1000 دج/م^2 حسب المنطقة.

- عدد العقود الصادرة: 23.

- عدد المشاريع المثبتة: 34.

- عدد المشاريع قيد الانجاز 14.

- عدد المشاريع المتوقفة: 20

وتأتي هيكلة هذه الاستثمارات السياحية موضحة في الجدول أدناه.

الجدول رقم05: هيكلة منطقة التوسع السياحي الأولى.

رقم	مساحة المشروع (م^2)	تحديد المشاريع	ملاحظة
01	8092.00	مجمع سياحي	معلقة
02	6315.63	مجمع سياحي	
03	9988.75	بنقالو	
04	8143.50	مجمع سياحي	
05	4242.25	فندق	
06	4682.61	فندق	

07	9959.00	بنقالو	قيد التقديم
08	15312.12	بنقالو	
09	5807.75	/	مشروع غير معروف
10	4915.50	/	
11	13639.00	مركز الراحة	معلقة
12	15297.37	مركز الراحة	
13	30000.00	حمام + دوش	طور الإنجاز
14	21370.00	حمام + دوش	
15	15300	/	
16	25710.00	إقامة	
17	8276.31	مركز الراحة	معلقة
18	16090.00	مركز الراحة	طور الإنجاز
19	25419.35	مركز الراحة	
20	3782.30	بنقالو	
21	5149.75	بنقالو	قيد التقديم
22	4550.68	بنقالو	
23	2013.00	بنقالو	قيد التقديم
24	8960.00	حمام جماعي	معلقة
25	10767.37	بنقالو	

26	5577.00	مجمع سياحي	
27	7663.00	مطعم + بنقالو	
28	1761.00	عيادة العلاج الطبيعي	طور الإنجاز
29	6144.00	عيادة العلاج الطبيعي	
30	14548.50	مركز الراحة	طور الإنجاز
31	9309.25	مركز الراحة	
32	4030.00	مجمع حراري + منتجع	قيد التقديم
33	5022.00	مجمع حراري + منتجع	معلقة
34	5017.25	مركز الراحة	معلقة
35	4576.50	مركز الراحة	
36	5847.75	مركز الراحة	
37	2849.00	حديقة الحيوانات	قيد التقديم
38	3276.00	/	
39	3711.00	/	
40	3480.00	مجمع حراري + فندق	معلقة
41	2445.50	/	
42	2142.00	إقامة سياحية	معلقة
43	2055.00	إقامة سياحية	
44	2380.00	إقامة سياحية	
45	5452.00	مجمع حراري + منتجع	

46	6396.00	مجمع حراري + منتجع	
47	150.00	مباني تجارية	
48	156.00	مباني تجارية	
49	9997.50	/	مشروع غير معروف
50	3810.00	/	
51	3731.19	بنقالو	معلقة
52	3793.19	/	مشروع غير معروف
53	3471.00	بنقالو	معلقة
54	1653.00	بنقالو	قيد التقديم
55	10264.00	بنقالو	طور الإنجاز
56	2140.37	/	مشروع غير معروف
57	4352.62	/	
58	9685.00	مخيم سياحي	طور الإنجاز
59	10890.00	/	مشروع غير معروف
60	12890.00	مخيم سياحي	
61	16400.00	مركز الراحة + بيت الشباب	طور الإنجاز
62	35968.50	نزل الشباب	
63	1606.50	/	مشروع غير معروف
64	1166.50	وكالة سياحية + مقهى	معلقة

65	2841.00	مخيم	
66	2622.50	/	مشروع غير معروف
67	2021.00	بنقالو	معلقة
68	2000.25	/	
69	2000.25	/	
70	2000.25	/	
71	2277.00	20 بنقالو	
72	2415.00	20 بنقالو	معلقة
73	4379.50	مجمع سياحي	
74	2553.00	مجمع سياحي	طور الإنجاز
75	1952.00	مركز ترفيهي ورياضي	
76	2800.00	شاليهات	قيد التقديم
77	2112.50	شاليهات	
78	2128.75	شاليهات	
79	1086.50	شاليهات	
80	3585.00	قاعة رياضية متنوعة	طور الإنجاز
81	1322.00	مركز الراحة	معلقة
82	99.00	/	
83	4146.50	قاعة رياضية متنوعة	طور الإنجاز

84	2142.00	قاعة رياضية متنوعة	طور الإنجاز
85	2024.00	20 بنقالو	معلقة
86	2862.00	مؤسسة رياضية	
87	1966.50	خزان ماء	طور الإنجاز
88	190.00	مباني تجارية	معلقة
89	150.00	مباني تجارية	
90	150.00	مباني تجارية	
91	150.00	مباني تجارية	
92	162.00	مباني تجارية	
93	100.80	مباني تجارية	
94	137.25	مباني تجارية	
95	137.25	مباني تجارية	معلقة
96	147.74	مباني تجارية	
97	1141.25	/	مشروع غير معروف
98	119.00	مباني تجارية	معلقة
99	105.00	مباني تجارية	
100	105.00	مباني تجارية	
101	105.00	مباني تجارية	
102	105.00	مباني تجارية	

103	105.00	مباني تجارية	
104	133.00	مباني تجارية	
105	90.00	مباني تجارية	
106	90.00	مباني تجارية	
107	136	مباني تجارية	
108	9258.00	مسبح	طور الإنجاز
109	21094.00	ملعب	
110	3915.00	إقامات خاصة	ملكية خاصة
111	21968.00	حديقة البلدية	
112	26465.00	الحمام القديم	طور الإنجاز
113	2889.00	إقامة استضافة	
114	1501.00	إقامة استضافة	
115	8700.00	مقعد	
116	25697.00	مجمع حراري + فندق	طور الإنجاز
117	120.00	مكان عام	

La source : LaDirection du tourisme et de l'artisanat de wilaya de Ghardaïa ,plans d'aménagement de la zest zelfana ,Op cit ,pp (23,24)

يظهر الجدول أعلاه عن وجود 117 مشروعا في منطقة التوسع السياحي الأول منها 70 مشروعا موجها داعما للسياحة مباشرة في وهي موزعة بين: الحمامات والفنادق و البنقالوهات ومجمعات السياحة وإقامات السياحية والمخيمات وعيادات العلاج الطبيعي بالمياه المعدنية والمنتجعات إضافة مجمعات الحرارية, فبهذا هي تحتل نسبة 67.5 %من إجمالي مساحة منطقة التوسع السياحي. شملت الرياضة 6 مشاريع والحدائق والأماكن العامة 3 مشاريع ما تبقى من حصص تم توجيهه للمباني التجارية وما إلى ذلك. في الجانب الآخر يظهر الجدول أن مشاريع مناطق التوسع الأول انقسمت بين مشاريع طور الإنجاز وأخرى معلقة والبقية قيد التقديم.[1]

5)-أهم الدعائم التي تقدمها البلدية لمشروع التوسع السياحي الأولى: تتمثل أهم دعائم البلدية لمشروع التوسع السياحي الأولى فيما يلي:

✓ **دعم البلدية للمشروع على مستوى شبكة الطرق:**

تصل أشغال في هذه المنطقة إلى 33%. حيث يمكن الوصول إلى منطقة التوسع السياحي عن طريق الطريق الولائي رقم 201 الذي يربط المنطقة ومدينة زلفانة من جهة ويربطها بمطار غرداية عبر الطريق الوطني رقم 49.

✓ **دعم البلدية للمشروع على مستوى الطاقة:**

تتم تزويد منطقة التوسع السياحي الأولي بطاقة الكهربائية ذات الجهد المنخفض وغطت بذلك 40% من المنطقة أما بالنسبة للغاز لم يتم توصيله بالمنطقة.

[1]- LaDirection du tourisme et de l'artisanat de wilaya de Ghardaïa ,plans d'aménagement de la zest zelfana , **Op cit** , p 25

- **دعم البلدية للمشروع على مستوى امدادات المياه الصالحة للشرب:**

شبكة المياه مهمة على مستوى الدوائر الإدارية وبالتالي فهي تشكل أحد الدعائم الرئيسية للمنطقة التوسع السياحي وتقدر نسبة التوصيل لها 33 وتعتبر غير كافية للغاية نظرا لاتساق المنشئات السياحية المخطط لها والتي تتطلب مساهمة يومية للفرد 150 لتر وفقا لمعايير الدولية.

وتعتبر كل من شبكة الطرق والطاقة وامتدادات المياه الصالحة للشرب أحد أهم الدعائم الرئيسية التي يجب على الجماعات المحلية توفيرها بمعدلات عالية حتى تضمن سير حسن للمنشئات السياحية في المنطقة، لذلك وجب العمل إلا أنها مازالت بعيدة كل البعد وناقصة من ناحية المرافق والإمكانيات السياحية لدعم النشاط السياحي وترقيته.

هذا يشير إلى حماس المستثمرين للسياحة وإرادة السلطات المحلية لرفع البلدية كوجهة سياحية مميزة وبالتالي الحفاظ على الطابع السياحي للمنطقة.

على الرغم من احتلال المشاريع السياحية الجزء الأكبر في هذه المنطقة إلا أن المشاريع السياحية المعلقة تمثل الجزء الأكثر أهمية في الموقع السياحي. ويعود سبب تجميدها إلى الصعوبات الإدارية في تسليم مستندات السحب للمستثمرين المستفيدين من الامتياز.

ثالثا: منطقة التوسع السياحي الثانية بزلفانة.

1)-التعريف بمنطقة التوسع السياحي الثانية:

جاء مخطط منطقة التوسع الثانية تكملت للمخطط الأول ومجال التهيئة السياحية SNAT 2025 لبلدية زلفانة حيث تم اعتبار منطقة الدراسة على أساس أنها محل رئيسي لبلدية زلفانة ولتخفيف الضغط على المنطقة السياحية الأولى.[1]

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات فرع غرداية ، دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي ،زلفانة ،مرحلة النهائية ، **مرجع سابق** ،ص23

2)- الوضعية الحالية لمجال الدراسة:

يتربع مخطط التهيئة السياحية (منطقة التوسع السياحي الثانية) على مساحة قدرها 100 هكتار وهو عبارة عن أرض شاغرة أي غير عاصرة وحدودها كالتالي:

- من الشمال أرض شاغرة.
- من الجنوب: طريق ولائي رقم 201 وأرض مخصصة لحي مصالحة الوطنية.
- من الغرب: طريق الولائي رقم 49 وأرض شاغرة.
- من الشرق: أرض شاغرة.

وبهيكل مجال الدراسة (منطقة التوسع السياحي الثانية) محور متمثل في الطريق الولائي رقم 201 طوله 5.50 كلم، الذي يصل زلفانة بالطريق الوطني رقم 49 الرابط بين ورقلة وغرداية يلعب هذا الطريق دور هاما في حركة النقل والتنقل لمدينة زلفانة.

3)-المرافق المقترحة في منطقة التوسع السياحي الثانية: تتمثل المرافق المقترحة في إطار دراسة مخطط شغل الأراضي لمنطقة التوسع السياحي في الآتي:

- الحمامات المعدنية.
- مركز العلاج عن طريق المياه المعدنية.
- الفنادق والمركبات السياحية
- المخيمات والمسابح
- مسرح الهواء الطلق.
- قاعة متعددة الرياضات.
- قاعات العرض لمختلف الصناعات التقليدية.
- قاعة المؤتمرات.
- محلات تجارية[1]

[1] – الديوان الوطني للإحصائيات فرع غرداية ، دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي ،زلفانة ،مرحلة النهائية ، **مرجع سابق** ،ص23

4)-أسباب اقتراح هذا المشروع السياحي: تتمثل أهم الأسباب وراء وضع هذا المشروع ما يلي:

-تلبية حاجات السياح الذين يتوفدون على منطقة زلفانة من أجل الراحة والاستجمام والمعالجة بالمياه المعدنية كذلك من أجل البحث والاكتشاف والتبضع أيضا.

- نقص التجهيزات السياحية بالمقارنة مع عدد السياح المتوافد على المنطقة.

- تدهور حالة التجهيزات الموجودة بمنطقة التوسع القديمة مما يجعل السياح ينفر منها.

- وجود مكان استراتيجي غير مستغل وهو موجود عند التقاء الطريق الوطني رقم 01 والطريق الولائي رقم 149.

- محاولة تخفيف الضغط الموجود على المنطقة القديمة باقتراح منطقة توسع سياحي جديدة.

- توجيه المنطقة إلى السياحة الحموية حتمت اقتراح برنامج خاص بهذا النوع من السياحة لتلبية رغبات الوافدين على المدينة.

- محاولة إعطاء صورة خاصة لمدينة زلفانة وتميزها على المدن الأخرى وهذا من خلال إيلاء الاهتمام للمرافق السياحية .

- محاولة إنشاء قطب سياحي ذو طابع خاص (قطب السياحة الحموية)[1].

وللمزيد حول المساحات المخصصة وطبيعة المشاريع التي يحتويها المشروع السياحي الثاني انظر الجدول أدناه.

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات، فرع غرداية، دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي، زلفانة، المرحلة النهائية، **مرجع سابق** ،ص23.

الجدول رقم 06: هيكلة منطقة التوسع السياحي الثانية.

برمجة توزيع الاستعمالات (القسم إقامة)			
مساحة م^2	مشروع	الاستيعاب الأعظمي	المساحة إجمالية
60480	فنادق		1999127 بنسبة 19.91% من مساحة إجمالية
71720	بنقالوهات	6200	
66927	مخيمات	سائح	
برمجة مناطق الخدمات			
مساحة م^2	المشروع		المساحة الإجمالية للمشروع
750	الإدارة العامة للقرية السياحية		254456 م بنسبة25.44%من المساحة الإجمالية
1500	مسجد		
38390	حمامات + مركز علاج بالمياه الساخنة		
216066	محلات خدمات تجارية		
400	قاعة علاج		
200	شرطة		
200	حماية مدنية		
1900	مسبح		
1900	قاعة متعددة الرياضات		
2000	قاعة المؤتمرات		
1700	قاعة المعارض		

1000	دار الثقافة	
500	مكتبة	
برمجة مناطق الترفيه		
مساحة م^2	المشروع	مساحة الإجمالية لمشروع
141728	حدائق	309900 م بنسبة 30.99 %من المساحة الإجمالية
36040	مساحات لعب	
129782	مساحات خضراء مفتوحة	
الطرقـــــات		
المساحة الإجمالية لهذا القسم		238867 م بنسبة 23.88 % **من المساحة الإجمالية**

La source : Le Bureau national des statistique, succursale de Ghardaïa, Etude de la zone d'expansion touristique zelfana. P6

يظهر الجدول أعلاه المشاريع جديدة التي سيستوعبها هذا البرنامج السياحي الكبير بالمدينة حيث قسم إلى أقسام خاصة **بالإقامة** بمساحة مقدرة ب1999127م وتحوي فنادق ومخيمات وبنقالوهات وأقسام الخدمات وتضم الإدارة العامة للقرية السياحية ومسجد بمساحة 254456 م حيث كانت مساحة 254456م مخصصة لكل من الإدارة العامة للقرية السياحية و الحمامات ومراكز العلاج بالمياه المعدنية إضافة إلى المرافق العمومية ونسبة الأكبر من هذا المشروع كانت مخصصة للحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة وبلغت مساحتها حوالي 309900م بينما باقي خصصت للطرقات وخصصت لها 23886م.

هنا يجب الإشارة إلى أن منطقة التوسع السياحي الثانية لم تنطلق الأشغال بها وهي لحد ساعة مجرد مخططات ودراسات على ورق.

5)- الدعم الذي ستقدمه زلفانة لمشروع التوسع الثاني: وهنا نجد التقاطع بين أهداف بلدية زلفانة في خطة التنمية السياحية للمدينة وبين هذا المشروع المستقبلي فيما يلي :

-إعطاء المدينة طابع الواحات من خلال الحفاظ على بساتين النخيل.

- ترسيم منطقة التوسع السياحي بإنشاء حزام أخضر تكون واضحة في الخارطة الجغرافية للمدينة.

- زيادة إمدادات المياه الشرب إلى مستوى منطقة التوسع السياحي من خلال إعادة تأهيل الآبار الارتوازية القديمة الخاضعة لدراسة هيدرولوجية.

- إنشاء بنيات تتناسب مع بيئة المنطقة ثم يليها تنظيم الطرق لضمان الروابط بين مختلف الكيانات في الفضاء الحضري من المركز إلى الضواحي.

- العمل وفق هرمية الفضاء الحضري من المركز إلى الأطراف التي تهدف إلى تحقيق تنظيم متناغم.

-لابد أن يشمل تصريح التقسيم على معايير استخدام الأراضي التي يجب احترامها عند تنفيذ جميع المشاريع في إطار خطة التنمية السياحية[1]

6- مشاركة البلدية في إعداد والمصادقة على مخططات المنطقتين السياحيتين الأولى والثانية: وذلك من خلال:

-متابعة البلدية جميع المراحل إعداد الدراسات الخاصة بالمنطقتين.

- إعطاء موافقة على البدء في إعداد الدراسات وذلك من خلال:

-عقد جلسات بمقر البلدية وذلك تحت إشراف رئيس مجلس الشعبي البلدي.

[1]La Direction du tourisme et de l'artisanat de wilaya de Ghardaïa ,plans d'aménagement de la zest zelfana **,Op cit** ,p21

-مناقشة وإثراء جميع المراحل إلى غاية نهاية الجلسة النهائية المتضمنة المصادقة على الدراسة وذلك بحضور جميع المصالح التقنية والإدارية للدولة.

-مصالح الموارد المائية.

- المصالح الفلاحية.

-سونالغاز الحماية المدنية.

-اتصالات الجزائر.[1]

المطلب الثاني: دعم البلدية لممارسي النشاط السياحي

يسعى ممارسو النشاط السياحي من خلال أنشطتهم إلى دعم وتنمية السياحة وذلك حسب ما تتميز به المنطقة سواء كانوا يفعلون ذلك من باب التطوع كالجمعيات السياحية أو بدافع الربح كمستثمري القطاع الخاص في المجال السياحي، و نجد ان قانون البلدية خصص لهم نسبة من ميزانية البلدية لدعم مشاريعهم السياحية .

الفرع الأول: دعم البلدية للجمعيات السياحية

ترتبط البلدية باعتبارها الإدارة المحلية الأولى بجل النشاطات والتظاهرات المقامة بالمدينة والتي تشترك فيها مع باقي الجمعيات المهتمة بالسياحة.

أولا: تعريف الجمعيات السياحية

الجمعية هي تجمع من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين تتأسس على قاعدة تعاقدية لمدة قد تكون محدودة أو غير محدودة، يضع هؤلاء الأشخاص بصفة تطوعية ولهدف غير ربحي معارفهم ومواردهم لغرض ترقية وتشجيع النشاطات ومختلف الميادين ومنها السياحية .يجب أن يحدد هدف

[1]- مقابلة موسى بن عطا الله، الأمين العام لبلدية زلفانة، **واقع النشاط السياحي في زلفانة** ،مقابلة في مكتبه بتاريخ: 21 جويلية2020، الساعة 9.30.

الجمعية بدقة وينبغي على تسميتها أن تعتبر عن علاقتها بهذا الهدف أن أهداف الجمعية ونشاطات يجب أن تصب في الصالح العام ولا تكون متعارضة مع القيم والمبادئ الوطنية وكذا النظام العام والأعراف وأحكام التشريع والتنظيم حيز التنفيذ.[1]

ثانيا: الجمعيات السياحية الناشطة بمدينة زلفانة.

توجد في بلدية زلفانة جمعيتين سياحيتين يسعون من خلال نشاطاتهم إلى ترقية وتشجيع النشاطات السياحية وتتمثل هاتين الجمعيتين في الجمعية السياحية وردة الرمال زلفانة والثانية جمعية أصدقاء السائح زلفانة.

1)- أهم نشاطات الجمعية السياحية وردة الرمال زلفانة: أسست الجمعية بتاريخ 10 أفريل2006 ومن أهم النشاطات السياحية لهذه الجمعية نجد ما يلي :

-إقامة نشاطات بمناسبة العطلة الشتوية وبالتنسيق مع الجمعيات المحلية ومصالح البلدية وهذا من أجل تنشيط السياحة المحلية وإحياء المناسبات وتطبيق برنامج النشاطات المسطر من طرف الجمعية (إقامة معرض للصناعات التقليدية اليدوية، نصب الخيمة التقليدية، وضع لافتات، تقسيم مطويات التوجيه. الخ).

- المشاركة في الاحتفالات المحلية والوطنية وتنشيط الاحتفالات المحلية وتظاهرة المحلية عيد الزربية بمدينة غرداية

-المشاركة في العطلة الربيعية بزلفانة (إقامة معرض للصناعات التقليدية وخيمة تقليدية وتوزيع المطويات على الزوار من أجل التعرف على المنتوج المحلي).

[1] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ،**مفهوم الجمعية** ، تاريخ الزيارة :2020/04/12، ساعة : 12:30 انظر الرابط :

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%A9-%/%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A

– المشاركة في التظاهرات بمناسبة اليوم الوطني للسياحة (إقامة معرض للصناعات التقليدية بدار الشباب بغرداية).(انظر الملحق رقم 4،5)

– المشاركة في معرض الصناعة التقليدية في ولاية غرداية الذي يقام بمناسبة اختتام الموسم السياحي الصحراوي.

– المشاركة في الاجتماع الوطني للمشغلين السياحيين والذي حضرته الجمعية في 21 اكتوبر 2019 بفندق Méridien Leبوهران.

– المشاركة في المعارض التي اقيمت على هامش زيارات وزير السياحة لولاية غرداية.

– الجمعية تعمل حاليا على مشروع ممول من المعهد الثقافي الفرنسي بالجزائر يتمثل في إنشاء مركز لحفظ التراث المادي والمعنوي لمدينة زلفانة.[1]

2)– أهم أهداف الجمعية السياحية أصدقاء السائح زلفانة:_تأسست هذه الجمعية في 05 فيفري 2015 وهي تهدف إلى ما يلي:

–نشر الوعي السياحي بين العائلات و الجهات المعنية بشؤون السائح لرفع مستوى الخدمات التي تقدم إليه في جميع المجالات.

– تنظيم وعقد ندوات ثقافية تراثية للعائلات الزائرة بهدف تعريفهم بتقاليد وعادات المنطقة و الرد على استفساراتهم.

– تحقيق التقارب بين العائلات الجزائرية من خلال العيش معهم طوال فترة الزيارة لتبادل الآراء والمفاهيم وتقريب وجهات النظر في مختلف القضايا الحياتية التي من شأنها إرساء روابط المحبة والألفة ومجتمع التماسك ومزدهرة.

[1]– مقابلة مع عبد الكريم، غشى، رئيس جمعية وردة الرمال ،**التعريف بالجمعية السياحية وردة الرمال وأهم نشاطاتها والمشاكل التي تواجهها**، المقابلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) ، يوم 17 أفريل 2020، الساعة 13.07 دقيقة.

– تنظيم زيارات ميدانية تمس مختلف الجوانب تراثية، ثقافية، وترفيهية للزيادة المعرفية لرصيد أفراد العائلات وتنويع ثقافتهم العامة.

– اشتراك كل الجهات المعنية، عمومية وخاصة وجمعيات محلية بالسياحة.

– العمل على استيعاب العائلات في مختلف أنواع السياحة وخاصة ما يتوفر منها في المنطقة السياحية الصحراوية – السياحية البيئية – السياحية الحموية– السياحية الدينية – السياحية الترفيهية.

– إعادة بعث الصناعات التقليدية واليدوية والفنية والمحافظة عليها من خلال تسوق العائلات الزائرة.

– تنشيط قدوات محلية ووطنية ودولية لإبراز دور السياحة العائلية في التنمية الحضارية.

– بناء مسالك سياحية تضمن تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والرفع من مستوى دخل الأفراد والمجموعات بخلق مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات.

– تشجيع السياحة المدرسية وخلق ثقافة سياحية في الوسط المدرسي.[1]

ثالثا: الأدوار التي تقوم بها البلدية في دعم هذه الجمعيات السياحية

يتمثل الدور الذي تقوم به البلدية في اطار دعمها لهذه الجمعيات فيما يلي:

- توفير جميع الظروف الملائمة لممارسة مهامهم.
- تسهيل معاملاتهم الإدارية فيما يخص التظاهرات المنظمة من طرف الجمعيات السياحية.
- تقديم الإعانات المالية من الميزانية البلدية والتي تتعلق بنسبة 3%من الرسوم الجبائية التي توزع على مختلف الجمعيات بما في ذلك الجمعيات ذات الطابع السياحي و في سنة 2019 لم تحصل هذه الجمعيات علي هذا الدعم المادي[2].

[1]– مقابلة مع عبد الحفيظ، فراج، رئيس جمعية أصدقاء السائح زلفانة ، **التعريف بالجمعية وأهدافها** مقابلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، يوم 19 أفريل 2020، الساعة 14:20 دقيقة.

[2]– مقابلة مع موسى بن عطا الله، الأمين العام لبلدية زلفانة، **واقع النشاط السياحي في زلفانة** ،مقابلة في مكتبة، يوم 21 جويلية 2020، الساعة 9:30 .

الفرع الثاني: دعم البلدية للفنادق والتظاهرات السياحية

تشمل مدينة زلفانة على عديد الفنادق و الإقامات السياحية والمراكز التي تقدم خدمات من شأنها ترقية ودعم النشاط السياحي بالمنطقة.

أولا: **دعم البلدية للفنادق بالمدينة**

1)-مجمل الفنادق ومراكز الإيواء بالمدينة:

تعد الفنادق ومراكز الإيواء والنزل المرافق الأكثر أهمية في النشاط السياحي والتي يقصدها زوار أي مدينة لقضاء الفترة التي يرغبونها، وهي تعد إحدى الجوانب التي يمكن من خلالها قياس مستوى وشكل وطابع السياحة الموجود بأي مدينة في العالم وتتوفر مدينة زلفانة هي الأخرى على هذه المرافق ولمعرفة عددها وطاقتها الاستيعابية راجع الجدول أدناه.

الجدول رقم 07: الفنادق ومراكز الإيواء بمدينة زلفانة.

اسم المؤسسة	تاريخ الافتتاح	الطاقة الاستيعابية	عدد العمال	الإطار القانوني
النزل الصحراوي RTS	1978	26بنقالو	1	الخاص
نزل بن زيان	1978	10 غرف	1	
نزل البركة	1980	24بنقالو	3	
نزل الهناء	1980	12 بنقالو	2	
نزل الطاسيلي	1998	17 بنقالو	3	
نزل نوح السياحي	2000	30 بنقالو	8	
نزل الشط الجميل	2013	30 بنقالو	8	

مركز الراحة المجاهدين	2006	64 غرفة	20	العام
المركز العائلي لعمال سونالغاز	2006	30 بنقالو	10	
مركز الراحة للمعاقين	2010	–	–	
مركز الراحة لعمال البلدية	مغلق	–	–	
مركز الراحة لعمال التربية	طور الإنجاز	–	–	
مركز العائلي لعمال الجمارك	مغلق	60 بيت	–	
مركز الراحة للبريد والمواصلات	1992	–	–	
مركز العائلي لعمال سونطراك	2011	–	–	
فندق بلاص	2009	60 بيت	5	الخاص
فندق السلام	2016	50 غرفة	5	
بيت الشباب AJZ	2006	50 سرير	6	العام
حمام الريم	1995	20 غرفة	6	الخاص
حمام النخيل الجماعي	1998	–	4	
حمام الشفاء الجماعي	1975	–	2	الخاص
مخيم البلدية	2006	–	–	العام
مخيم الشباب	2006	–	–	

المصدر :الطيب عدون، واقع الاستثمار السياحي بالجزائر دراسة مدينة زلفانة ولاية غرداية ،مرجع سابق،ص101

يظهر الجدول أعلاه عن وجود مراكز فندقية عامة تابعة للدولة وأخرى خاصة تابعة للمستثمرين في هذا المجال، وهي مقسمة أيضا بين النزل ومراكز للراحة والفنادق وحمامات ومخيمات يبلغ عددها الإجمالي 23 مرفق سياحي بينها مركزين مغلقين ومركز طور الإنجاز، وفي جانب اخر يمكن قراءة تاريخ إنشاء هذه المرافق والتي تعود بعضها لفترة نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات ومنتصف التسعينيات وأخرى للمرحلة القريبة من فترتنا هذه وهو بين قدم هاته المرافق وأنها تحتاج لتطوير يتوافق ومتطلبات العصر الحالي.

2)- مساهمات البلدية في دعم الفنادق: وتتمثل في:

- إيصال خطوط الكهرباء والغاز وتوفير الإنارة العمومية.
- توفير المياه الصالحة لشرب.
- تهيئة الطرقات والممرات.
- قنوات الصرف الصحي[1]

اما بالنسبة للعقار السياحي لهذه الفنادق يتم شراءه و الحصول عليه من طرف الوكالة العقارية بعد وضع ملف المشروع و عرضه علي كل من الولاية و البلدية و طلب الموافقة عليه [2]

ثانيا: دعم البلدية للأيام و المهرجانات السياحية.

يتمثل دور البلدية على مستوى الايام والمهرجانات السياحية في ما يلي:

-إقامة ندوات للتعريف بالسياحة المحلية في المدينة .

- إقامة الأيام السياحية لتعريف بمدينة زلفانة حيث تقوم البلدية بتحديد يوم خلال السنة لافتتاح الموسم السياحي.

[1]- مقابلة مع موسى بن عطا الله، الأمين العام لبلدية زلفانة، واقع نشاط السياحي في زلفانة، **مرجع سابق**.

[2] مقابلة مع فلاح ،لحرش ، مسير مركب الشط الجميل زلفانة ،**دعم البلدية للفنادق و مصدر العقارات السياحية** ، مقابلة هاتفية ،يوم 27 اوت 2020 ،الساعة 9:21 دقيقة

– الوقوف على نشاطات العطلة الربيعية بالمنطقة من خلال نصب الخيم ووضع كل ما هو تقليدي ومظهر لطابع المنطقة .[1]

– العمل على إنجاح المهرجانات السياحية كمهرجان الجزائر السنوي لسباقات الإبل (الهجن) الذي نظمه النادي الرياضي الجزائري لسباقات الإبل – الهجن واستضافته مدينة زلفانة في 2019 ،ما سيعطى طابع خاص على السياحة الصحراوية بالمنطقة ويعرف بها.(انظر الملحق رقم 3)

رابعا: ممارسة الرقابة على النشاطات السياحية.

الرقابة على أنشطة السياحة بالمنطقة تقام بصفة دورية و منظمة على المؤسسات تقديم خدمات سياحية حيث يراقبون مدى احترام هذه المؤسسات للمعايير المعمول بها في المجال السياحي وتتقاسم البلدية هذا الدور مع كل من: مديرية السياحة ،الحماية المدنية ،مصالح الأمن[2].

[1]– الطيب عدون، **مرجع سابق** ، ص ص(101.100).

[2]– مقابلة مع موسى بن عطا الله، الأمين العام لبلدية زلفانة، **عوائق النشاط السياحي في زلفانة** ،مقابلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، يوم 11 ماي، الساعة 10:30 دقيقة.

المبحث الثالث: عوائق دعم البلدية للنشاط السياحي بالمدينة.

نحاول من خلال هذا الجزء المهم من الدراسة إسقاط على أهم العوائق التي تعرقل الأنشطة والاستثمارات السياحية ببلدية زلفانة والأكيد أنها تقف في طريق التنمية السياحية مما وجب علينا تحديدها لتتضح الرؤية أكثر حول وضعية البلدية والنشاط السياحي بالمدينة ومجمل العوائق التي تواجهها.

المطلب الأول: عوائق خارج نطاق سلطة البلدية

بالرغم مما تمتلكه مدينة زلفانة من إمكانيات ومؤهلات سياحية إلا هناك مشاكل تعرق تنمية وترقية هذا القطاع إلا أنها تعبر عن عوائق خارج نطاق البلدية وسلطتها

الفرع الأول: العوائق الطبيعية والصناعية

تعد العوائق الطبيعية والصناعية من بين كبرى الإشكالات التي تقف البلدية بميزانيتها وطاقمها ومصالحها، عاجزة عن مواجهة الغضب الطبيعي والإشكال الصناعي بالمدينة.

أولا: العوائق الطبيعية

وتتمثل أهم العوائق الطبيعية التي تحد من النشاط السياحي في مدينة زلفانة ما يلي :[1]

-وجود واد الذي يحد المنطقة من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الشمالية الغربية والجهة الجنوبية الشرقية وتشكل تهديدا على المدينة .

- وجود مجاري فرعية غير متحكم بها .

- العواصف الرملية التي تحدث بين شهري فبراير وماي تحت تأثير رياح الرملية وسيروكو (شهيلي) التي تجتاح المنطقة بشكل متواصل وخانق مما يحد من النشاط السياحي.

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات فرع غرداية ، دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي–زلفانة–مرحلة النهائية ، **مرجع سابق**،ص19 .

– وجود بعض الانحدارات التي تؤثر سلبا على عملية التخطيط العام للمدينة.

ثانيا: العوائق الصناعية

1)–العوائق الصناعية بشكل عام: وتتمثل أهم العوائق الصناعية المعيقة للنشاط السياحي بالمدينة فيما يأتي:

– وجود مشكل في الخط الكهربائي على الضغط (LMT)، الذي يقطع مجال المدينة في الجهة الغربية.

– وجود خط كهربائي متوسط الضغط (LHT) وهو أيضا يقطع مجال دراسة منطقة التوسع السياحي الثانية في الجهة الغربية.[1]

2)– **عوائق الصناعة التقليدية بشكل خاص:** حيث تتمثل أهم مشاكل المعيقة للسياحة على مستوى هذا الجانب فيما يلي :

–مشكل التموين والدعم بالمواد الأولية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الصناعة التقليدية التي تعاني التهميش .

– مشكل التسويق فمعظم الحرفيون يجدون صعوبة في تسويق منتوجاتهم محليا أو وطنيا.

– غياب دار للصناعة التقليدية لمزاولة الحرفيون نشاطاتهم بكل حرية وتنظيم.

– صعوبة الحصول على محلات حرفية التي جلها تعرض للتخريب وعدم الاهتمام .[2]

الفرع الثاني: عوائق النشاط والعقار السياحي

لابد من وجود مشاكل تحد من عمل النشاط السياحي كالتصريحات الادارية لعمل انشطة سياحية تعرف بالمنطقة و لا ننسي البيروقراطية التي تساهم وبشكل كبير في عرقلة الحصول على العقار السياحي

[1]– الديوان الوطني للإحصائيات فرع غرداية ، دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي–زلفانة–مرحلة النهائية ، **مرجع سابق**، ص 19.

[2]– الطيب، عدون، **مرجع سابق**، ص105.

أولا: عوائق النشاط السياحي

والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

-ضعف تسير المرافق السياحية الموجودة بالمدينة.

- انعدام الدليل السياحي بالمنطقة كما يوجد بباقي المناطق السياحية في العالم .

- نقص المرافق السياحية وعدم تأهيل الموجودة منها.

- عدم الاهتمام بالجانب العلاجي للمياه المعدنية وتوفير متخصصين في ذلك لجلب لتنشيط السياحة العلاجية.

-عدم وجود بئر خاص بمنطقة التوسع السياحي الأولى مما أدى إلى بطئ ونقص منسوب المياه في الحمامات.

-غياب الماء وارتفاع فاتورة المياه مما اضطر بعض المستثمرين إلى غلق المرفق السياحي مثل حمام الريم وهو يهدد استمرارية النشاط السياحي في ظل غياب الدعم.

-نقص إطارات السياحة والعاملين فيها على مستوى الفنادق ما اثر على جودة الخدمة السياحية.

- انعدام برامج الترفيه في المواسم السياحية.

ثانيا: مشاكل العقار السياحي

والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي :

-إن أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحلين أو الأجانب يتمثل في تعقد إجراءات الحصول على العقار السياحي في حذ ذاته بالرغم من وجود منطقتين للتوسع السياحي.

-منطقة التوسع الأولى النشطة والتي تحوي على مرافق سياحية تعاني نقص في التهيئة والتغطية بالإنارة العمومية.

-تخاذل السلطات في تطهير العقار بمنطقة التوسع الأولى بالنسبة للمستثمرين الذين لم يباشروا في مشاريعهم بعد.

-عدم الانطلاق في منطقة التوسع الثانية لحد الساعة والتي من الممكن أن تحل بعض المشاكل المتراكمة على منطقة التوسع الأولى .[1]

[1]- مقابلة مع موسي ،بن عطاء الله ،الامين العام لبلدية زلفانة ،**عوائق النشاط السياحي في زلفانة** ، **مرجع سابق** .

المطلب الثاني: عوائق تدخل في مجال نشاط البلدية

لابد من وجود عراقيل تدخل ضمن نشاط بغض النظر عن البيروقراطية السائدة في جل الادارات التي كانت و مازالت حاجز يقف في طريق التنمية وتطوير النشاط السياحي.

الفرع الأول: عوائق خاصة بالجانب التخطيطي للسياحة

من بين العوائق التي تحد النشاط السياحي بشكل عام هي الاشكالات القانونية المرتبطة بالجماعة المحلية في حذ ذاتها وهنا الحديث عن العملية التخطيطية والتي تعتبر السياحة جزءا مهما ضمنها، وهذا ما سيتم معالجته في هذا الجزء من الدراسة.

التخطيط هو التدبير الذي يرمي الي مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق اهداف في مجال محدد [1].

أولا: انعدام وجود مخطط سياحي نابع من البلدية

كانت سياسة التهيئة العمرانية في بداية الثمانيات مجرد تصورات محددة في المخططات الوطنية ،ولم يكن في الحسبان انها ستدخل حيز التطبيق بعد صدور نصوص قانونية تضفي عليها الطابع التنظيمي، و اهم هذه القوانين هما قانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية والقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير .

يهدف القانون 87-03 الى تحديد القواعد الرامية الي انتاج الاراضي و الموازنة بين وظائف السكن والفلاحة و وقاية المحيط و حسب ما جاء فيه فهناك ثلاثة انواع من المخططات :

أ-المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية :وهو مخطط يتولى في حدود مجاله شرح وتوضيح التوجيهات و المبادئ المقررة في المخطط الوطني ، ويتكفل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط و تكييف اعمال التهيئة العمرانية.

[1] منصور ،مجاجي ، «**ادوات التهيئة و التعمير كوسيلة للتخطيط العمراني في التشريع الجزائري**»، معهد العلوم القانونية والادارية ، المركز الجامعي يحي فارس: المدية ،ص2 .

ب-مخططات التهيئة المحلية :وهي نوعان يتمثلان في :

-**مخطط تهيئة الولاية:** تقوم كل ولاية بإعداد مخططات تهيئتها ،حيث تبادر بذلك الادارة بالتشاور مع الاعوان الاقتصاديين و الاجتماعين للولاية ومجالس المداولة بالولاية والبلديات وممثلي الجمعيات المهنية**– مخطط تهيئة البلدية** : ان البلديات باعتبارها قاعدية هي المجالات التي ينبغي ان تفضي اليها و تتجسد فيها السياسات التي تحملها التهيئة العمرانية بمختلف اشكالها[1].

وحسب 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير قد جاء بمخططين حسب المادة 10 منه.

2– المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير : هو وثيقة تعرف بأهداف التهيئة ،و يهدف الي تطبيق سياسة عامة على اقليم البلدية ،وكذلك تشمل تقدير الاحتياطات في شتي المجالات الاقتصادية و الاجتماعية .

2 – مخطط شغل الاراضي : يجب ان تكون كل بلدية مغطاة بمخطط شغل الاراضي فهو يحدد حقوق استعمال الاراضي و البناء عليها ويبين الشكل العمراني و حقوق البناء كما يحدد طبيعة واهمية البناءات، كما يحدد القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات ، يبين هذا المخطط الاراضي الفلاحية والطرقات و المناطق الاثرية الواجب حمايتها.[2]

رغم القوانين الصادرة والتي تم تحليلها عن المخططات و التخطيط وتقنين هذه العملية من قبل المشرع الجزائري ، إلا ان الواقع العملي يظهر ان هناك غياب تام لدور البلدية في التخطيط السياحي الخاص بمنطقة زلفانة و يرجع الامر الي ان التخطيط السياحي يدخل ضمن اختصاصات وزارة السياحة ومديرية السياحة والصناعات التقليدية و مهمة البلدية هي متابعة البرامج السياحية التي تضعها الوزارة الوصية على ترابها وكذا توفير ما يسمى البنية التحتية التي تدخل في المخططات البلدية .

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 03/87**،المتضمن قانون التهيئة العمرانية ، ع 5 ،المؤرخ في28جمادي الاولي 1407هـ الموافق ل 27 جانفي 1987 ، المادة : (37،45)،ص ص (155،156) .

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 90–29** ،المتضمن قانون التهيئة و التعمير ، ع52 ، المؤرخ في15 جمادي الاولي 1411هـ الموافق ل 01 ديسمبر 1990 ، المادة :10، ص 1654 .

ثانيا: عدم اهتمام البلدية بطابع المدينة

ويتمثل فيما يلي :

-إهمال البلدية لجل المشاريع السياحية والمرافق التي لا تراعي الشكل الجمالي والحضاري.

-عدم خلق شكل تخطيطي عمراني يميز المدينة و يمنحها طابع تقليدي يجلب الزوار.

خامسا: عدم قدرة البلدية على خلق داعم السياحة الدائمة

وهنا ننوه إلى ما يلى :

- لم تستطع البلدية توفير هياكل لتنظيم الملتقيات الخاصة بالتعريف بالسياحة المحلية وطنيا وإقليميا.

-لم توفر البلدية تظاهرات سياحية وثقافية دائمة وفي تواريخ محددة فيما يخص السياحة الحموية والصناعات التقليدية.

-لم تستطع البلدية أن توفر مواقع على الشبكة العنكبوتية لتسهيل التسويق السياحي للمدينة.

الفرع الثاني: عوائق خاصة بين البلدية وشركائها من الجمعيات

تتمثل أهم العراقيل التي تواجه تقدم الجمعيات السياحية ولها علاقة مع البلدية فيما يلي:

أولا: عدم إشراك الجمعيات والمجتمع المحلي في مخططات البلدية

-يكون إشراك الجمعيات والمجتمع المدني في المخططات السياحية شكليا بعد موافقة جميع الجهات الوصية وإتمام جميع مراحل تخطيط من خلال عرضها عليهم وتسجيل ملاحظاتهم في سجلات.[1]

ثانيا: عدم اهتمام البلدية بالجمعيات من الجانب العملي

ويتمثل هذا الجانب في:

-عدم قدرة البلدية على توفير مقرات للجمعيات السياحية النشطة بالمدينة.

[1] – موسى بن عطاء الله ،عوائق النشاط السياحي في زلفانة ، **مرجع سابق** .

– لا تقدم البلدية إعانات للجمعيات من أجل انشطة الإشهار السياحي وإرشاد وتوجيه العائلات الوافدة للمدينة .

– لا يوجد هناك برنامج متكامل لتسير موسم السياحة بالمدينة بين البلدية والجمعيات والخواص فكل ينشط بمفرده وعلى أساس مقدرته .[1]

[1]– عبد الكريم ، غشي، **مرجع سابق** .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي والذي يحلل واقع النشاط السياحي بمدينة زلفانة واهم الأدوار التي تلعبها البلدية على اساس أنها تمثل الإدارة المحلية الأولى التي تهدف إلى تحقيق التنمية المحلية، وبما أن مدينة زلفانة قطب سياحي يقصده الزوار من داخل الوطن فلابد أن يكون نقطة انطلاق عجلتها التنموية الاقتصادية من هذا القطاع ومن خلال البلدية، إلا أن الواقع يعطي قراءة أخرى فالبلدية لا تغدو إلا أن تكون إدارة عادية لا تملك مخططا واضحا للنهوض بالسياحة في المدينة، أما عن المخططات الموجودة فهي تدخل في إطار المخططات البلدية والتهيئة العمرانية، والمخطط السياحي سواء الأول أو الثاني فهو يعبر عن رؤية الوزارة الوصية دونما اشراك للفاعليين المحليين والذين هم أحد أهم أعمدة النهوض بالسياحة في المدينة، وهنا الحديث عن القطاع الخاص الذي يستثمر في السياحة بالمدينة والجمعيات السياحية التي تعاني ضمن هذا النشاط في إطار تغييب رؤيتها الخاصة حول مستقبل السياحة، والتنسيق بينها وبين البلدية وغياب الدعم الذي سينعكس على تحسن المستوى السياحي بالمدينة.

الخاتمة

انطلقنا في تحليل موضوعنا هذا والمعنون **بدور الجماعات المحلية في دعم النشاط السياحي –بلدية زلفانة نموذجا–**

من إشكالية مفادها **إلى أي مدى تساهم بلدية زلفانة كجماعة محلية في دعم النشاط السياحي بالمدينة ؟** وفرضيات تمثلت في:

الفرضية الاولى : كلما كان هناك إسهامات سياحية كبيرة للجماعات المحلية ببلدية زلفانة ، كلما كان هناك دعم واضح لترقية المنتوج السياحي بيها .

الفرضية الثانية: تلعب الجماعات المحلية دور مهما في تسير و دعم القطاع الخاص و الجمعيات السياحية لنهوض بالنشاط السياحي بالمنطقة .

حيث تم نفي الفرضية الأولى والمتمثلة في إسهامات الجماعات المحلية ببلدية زلفانة بشكل كبير في دعم النشاط السياحي من خلال المخططات والمشاريع المقترحة. وذلك بالرجوع للبرنامجين السياحيين الأول والثاني والذين هما عبارة عن مجموعة مرافق سياحية بمدينة زلفانة أنجز البرنامج السياحي الأول وبقيت بعض مشاريعه معلقة أم البرنامج السياحي الثاني فهو عبارة عن رؤية سيتم انجازها في المستقبل القريب والمهم في كل هذا هو غياب البلدية كجماعة محلية في المشاركة من خلال التخطيط في هذين البرنامجين على مستوى مدينة زلفانة وهذين البرنامجين تابعين لوزارة السياحة والصناعات التقليدية ومديرية السياحة لولاية غرداية . بالرغم من وجود المخططات التهيئة العمرانية لسنة 1987 و 1990 التي سنها المشرع الجزائري والتي يمنح فيها حق التخطيط للجماعة المحلية سواء كنا نتحدث عن الولاية او البلدية الا ان التخطيط للسياحة يبقى حبيس الوزارة الوصية ما يقوم دور البلدية كشريك مهم في العملية التخطيطية .

وتم نفي الفرضية الثانية والمتعلقة بتسيير ودعم القطاع الخاص و الجمعيات السياحية بشكل كبير لنهوض بالنشاط السياحي. حيث تعاني الجمعيات المهتمة بالسياحة من عوائق عديدة في ظل غياب دعم من طرف البلدية سواء ما تعلق بالمقرات أو المنشورات أو التنسيق بينها وبين البلدية في إنجاح

التظاهرات السياحية ، أما القطاع الخاص وجل المستثمرين فعلاقتهم بمديرية السياحة والصناعة وهذا لطبيعة المشاريع المتعلقة بالعقار الصناعي في ظل غياب تنسيق بين البلدية والقطاع الخاص لاحتواء الاشكالات اليومية التي يوجهونها.

من خلال موضوعنا توصلنا الى مجموعة النتائج تمثلت فيما يلي :

– عدم استغلال الإمكانات السياحية من طرف الجماعات المحلية يأثر بشكل سلبي على مشاريع الاستثمار السياحي بالمنطقة.

– عدم الاهتمام بالصناعات التقليدية من قبل السلطات المحلية يقلل من النشاط السياحي.

– إن المخططات البلدية والتهيئة العمرانية لا تمثل أن البلدية هي التي تخطط لسياحة في المدينة.

–غياب مخطط محلي للنهوض بالسياحة بمشاركة البلدية وكل شركائها التنمويين.

– إن البلدية كجماعة محلية اضعف من ان تواجه مجموعة العوائق الطبيعية والصناعية والتي تحد من تطوير النشاط السياحي.

–إن الإشكال المطروح في بلدية زلفانة والتي تقوم سياحتها عليه هي المياه المعدنية الحارة والتي ترى بعض الدراسات انها في تراجع، وهو ما سيؤثر سلبا على النشاط السياحي والتنموي بالمدينة في ظل غياب مخطط يعمل على دعم باقي النشاطات السياحية سواء الصناعات التقليدية أو الرياضات الصحراوية الاخرى في حال تراجع نسبة حرارة المياه.

– إن البرنامجين السياحيين الاول والثاني وضعا خارج رؤية حقيقية ومتابعة فالبرنامج الأول يعاني من نقص تهيئة ومشاريع معلقة دون شطب وتعويضها بأخرى ، والبرنامج السياحي الثاني الذي سيتم تنفيذه لم يأخذ بعين الاعتبار تناقص المياه الحارة وماذا سيحل بالمرافق السياحية بعدها والسياحية الحموية بالمدينة بشكل عام.

– إن نجاح السياحة مرهون بوعي الفرد المحلي بأهمية هذا المورد والذي هو مغيب تماما على النشاط السياحي سواء من البلدية أو الجمعيات السياحية .

– إنه خلال السنوات السابقة لم تستطع الادارة المركزية ولا الجماعة المحلية بالمدينة من جعل السياحة مصدرا لتكوين راس مال اقتصادي محلي ينعش المدينة ويساهم في تحسين حياة الساكنة، ويوفر مناصب عمل على غرار مدن سياحية أخرى في العالم.

الملاحق

الملحق رقم01

الموقع الجغرافي لبلدية زلفانة

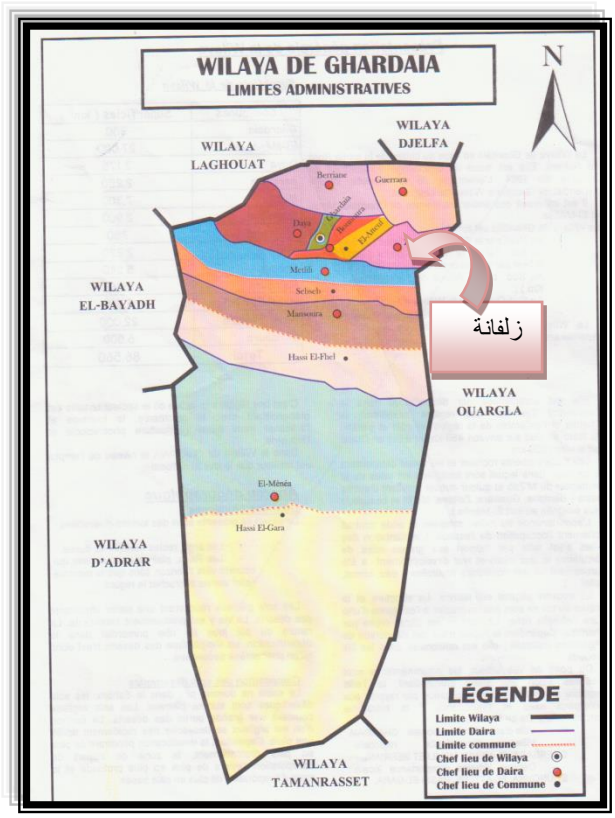

الملحق رقم02:

المؤسسة العمومية لتسيير الحمامات

الملحق رقم 03:

مهرجان الإبلاو الهجن بزلفانة 2019

الملحق رقم 04

صناعة الخيم الصحراوية بمدينة زلفانة

الملحق رقم 05

صناعة النسيج بزلفانة

ملحق رقم 06:

مقابلة مع السيد هواري قادة مدير المؤسسة العمومية للحمامات المعدنية لمدينة زلفانة حول دعم النشاط الحموي بمدينة زلفانة

تضمنت المقابلة الاسئلة التالية :

السؤال الاول : متى تأسست مؤسسة الحمامات المعدنية؟

.....

السؤال الثاني : ما هو عدد الحمامات التابعة لهذه المؤسسة؟

.....

السؤال الثاني :ما هو عدد الزوار لهذه الحمامات لفترة ما بين 2017 و 2019؟

.....

الملحق رقم 07

مقابلة مع موسى بن عطا الله الأمين العام لبلدية زلفانة حول واقع النشاط السياحي في زلفانة

تضمنت المقابلة الاسئلة التالية :

1-كيف كانت مشاركة البلدية في إعداد مخططين السياحيين لبلدية زلفانة.

.....

2 - ما هو دور البلدية في دعم الجمعيات السياحية بالمنطقة؟

.....

3- ما هي أهم الدعائم التي تقدمها البلدية للفنادق؟

.....

4- ما هي الجهات التي تمارس الرقابة على النشاط السياحي؟

.....

5- ما هي المشاكل التي تواجه العقار السياحي بالمنطقة؟

.....

الملحق رقم 08

مقابلة مع السيد عبد الكريم، غشى رئيس جمعية السياحة ووردة الرمال في زلفانة

تناولت المقابلة الاسئلة التالية :

1-متى تأسست جمعية وردة الرمال؟

.....

2- ما هي أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعية؟

.....

3- ما هي العوائق التي تواجه جمعيتكم السياحية ؟

.....

الملحق رقم 09

مقابلة مع عبدالحفيظ، فراج، رئيس جمعية أصدقاء السائح، حول التعريف بالجمعية وأهدافها.

تناولت المقابلة الاسئلة التالية :

السؤال الاول متى تأسست جمعية أصدقاء السائح زلفانة؟

.....

السؤال الثاني ما هي أهداف هذه الجمعية السياحية؟

.....

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- المبيضين ،صفوان وآخرون، المركزية واللامركزية وتنظيم الإدارة المحلية، الطبعة العربية 2011، الأردن عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

2- بوضياف، عمار، شرح قانون البلدية، ط1، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، 2012.

3- ـــــــــــــ، شرح قانون الولاية، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، 2012.

4- ـــــــــــــ، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع ، 2004.

5- ـــــــــــــ، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، 2007

6- بعلي ، محمد الصغير ،التنظيم الإداري، ط1، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002.

7- ـــــــــــــ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

8- ـــــــــــــ،القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري)،عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2013.

9- ـــــــــــــ،دروس في المؤسسات الإدارية ،عنابة: منشورات جامع باجي مختار 2

10-بن حبتور، عبد العزيز، أصول ومبادئ الإدارة العامة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000.

11-دابي ،شوقي السيد محمد، جغرافيا السياحة ،كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قناة السويس ،سنة 2019.

12-حامد، الدليمي طه، الفيدرالية أو اللامركزية السياسية، العراق: الدار الجامعية، 2011.

13-طاهري ،حسين، القانون الإداري والمؤسسات الإدارية، ط2، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع2012

14-عوابدي ، عمار ،القانون الإداري ،ج 1،ط6،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب س..

15-عصمت، عدلي واحمد، منال عبد المعطى ،مقدمة في الإعلام السياحي، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2001.

- **الرسائل الجامعية:**

- **الأطروحات:**

1- عيشي ، صليحة، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2011).

2- عميش ، سميرة، دور استراتيجية الترويج في تكيف وتحسن الطلب السياحي الجزائر مع مستوى الخدمات السياحة المتاحة خلال الفترة 1995- 2015، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،سطيف1، 2015).

3- كحول ، بسمة، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر حالة الحضيرة الوطنية الاهقار بتمنراست،(أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018).

4- كراش، خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004).

- **رسائل الماجيستر:**

1- أعراج، سليمان، دور الجماعات المحلية في ضع السياسة العامة في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011).

2- بالجيلالي ،أحمد، إشكالية عجز ميزانية البلديات دراسة تطبيقية للبلديات، جيلالي بن عمار، على ملال قرطوفة بولاية تيارت، (مذكرة ماجيستر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير والعلوم التجارية، 2010).

3- بن المجات ، أمينة، التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات والعوائق، (مذكرة ماجيستر، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة)، 2005.

4- هدير ،عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، (مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006).

5- يوسفي ،نور الدين، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008-دراسة حالة ولاية البويرة،- (مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2010).

6- مسعودي ،عبد الكريم، تفعيل الموارد المالي للجماعات المحلي "دراسة حالة بلدية أدرار، (مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013).

7- مريخي ،ياسين، التوازن البيئي والتنمية السياحية المستدامة لولاية عنابة ، (مذكرة ماجستير، كلية علوم الارض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطين)،2005) .

8- ساكري ،الصالح، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية، (مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، 2008).

9- عيشي، صليحة، الآثار التنموية للسياحة، دراسة مقارنة ما بين الجزائر – تونس- والمغرب، (مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005).

10- عشاب، لطيفة، النظام القانوني للبلدية والجزائر، (مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، 2013).

11- صالحي،عبد الناصر، الجماعات الإقليمية بين الاستقلالية والتبعية، (مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة الجزائر، 2010،2009).

- **مذكرات الماستر:**

1- اخلف ، نورة وكنوش نجية ،مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في التنظيم الإداري، (مذكرة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق في العلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017)

2- بارة ،عبد الحق، دور الإدارة المحلية (البلدية) في تحقيق التنمية الشاملة، دراسة حالة بلدية المقارين (2012/2007)، (مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2015).

3- بوتاتة ، عبد الحق، والعايب ،عبد الهادي ، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس،2016).

4- جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلي في الجزائر- بلدية بسكرة نموذجا- ، (مذكرة ماستر في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، 2013).

5- طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية البيض)، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة، جامعة سعيدة، 2016،2015).

6- قبايلي ، سعاد، الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة والدول النامية، (مذكرة الماستر في العلوم السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة خميس مليانة، ماي2017).

- **الدوريات و المقالات :**

1- بن شني، عبدالقادر، وملاحي رقية ، «أهمية التهيئة الحضارية في تفعيل قطاع السياحة و تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر»، مجلة رماح للبحوث و الدراسات، ع 26 ،الاردن ،جوان 2018 .

2- بن طيبة، مهدية و خروبي ، سفيان، «دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية ،دراسة حالة لبلدية العفرون "البليدة"»، مجلة إيليزي للبحوث والدراسات ،ع 1 ،المركز الجامعي إيليزي، إيليزي 2016،

3- مصطفاوي، عايدة،« التنظيم القانوني للعقار السياحي في الجزائر» ،مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية ،ع6،جامعةالبليدة.

4- مجاجي، منصور،« ادوات التهيئة و التعمير كوسيلة للتخطيط العمراني في التشريع الجزائري »،معهد العلوم القانونية والادارية، المركز الجامعي يحي فارس ،المدية

5- محمودي مليكة و بخالة عجالي، «قواعد ضبط النشاط السياحي للوكالات السياحة و الأسفار التشريع الجزائري »،مجلة العلوم القانونية و السياسية المحلية ،ع 02،سبتمبر 2019 .

6- مرغاد لخضر ،«الإيرادات العامة لجماعات ا لمحلية في الجزائر» ،مجلة العلوم الإنسانية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، ع 7 ،جامعة بسكرة، فيفري ،2005 .

7- عدون ،طيب، «واقع الاستثمار السياحي بالصحراء الجزائرية دراسة حالة مدنية زلفانة (ولاية غرداية) »،مجلة الأبحاث و دراسات التنمية ،المجلد 4،ع2،جامعةوهران: جوان 2018.

8- صحراوي محمد تاج الدين و السبقي وسيلة ، «السياحة في الجزائر بين الواقع و المأمور» ،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، ع2 ، الجزائر: جامعة بسكرة، ديسمبر 2017.

9- راشدي، فاطمة و سعيدي، سياف حنان ، «حوكمة المصالح المالية للجماعات المحلية كآلية لدعم التنمية المحلية المستدامة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة »،مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،ع 40،جامعة أم البواقي ،2018 .

- **الصحف**

1- الموعد اليومي ،«حمامات معدنية يقصدها المئات ،وحات النخيل لجذبا لسواح، "زلفانة" أسطورة التاريخ وخرافة الجغرافية »،يومية وطنية إخبارية شاملة، 2017.11.1.

- **المحاضرات :**

1-جيدور الحاج بشير ،محاضرات في إدارة الجماعات المحلية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسة، السنة، 2018 .

2- ربوح ياسين، محاضرات في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر ،محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص : تنظيمات سياسية و إدارية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،السنة 2017.

المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1- فقير، سامية، « مدى مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل التعديلات الجديدة في الجزائر» ورقة تندرج ضمن الملتقى الدولي الخامس حول **دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار- تجارب دولية** المنظم من طرف الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريج، في17-18 أفريل 2018.

- **القوانين والمراسيم:**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**قانون رقم 67-24** ، المتضمن قانون البلدية ،ع 6 ،المؤرخ في 7 شوال 1376 هـ الموافق ل 18 جانفي، 1967م

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،**قانون رقم 90-08**، المتضمن قانون البلدية ، ع 15،المؤرخ ف 16 رمضان 1410هـ الموافق ل7 أفريل 1990

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 11-10** ، المتضمن قانون البلدية ،ع 37لمؤرخ في 1 شعبان 1432هـ الموافق ل3 يوليو 2011

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **قانون رقم 12-07** ، المتضمن قانون الولاية ،المؤرخ في 28 ربيع الأول 2012الموافق ل 21 فبراير 2012 -

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 03/87**،المتضمن قانون التهيئة العمرانية ،ع 5 ،المؤرخ في28جمادي الاولي 1407هـ الموافق ل 27 جانفي 1987 .

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون رقم 90-29** ،المتضمن قانون التهيئة و التعمير ،ع52 ، المؤرخ في15 جمادي الاولي 1411هـ الموافق ل 01 ديسمبر 1990

•المقابلات :

1- بن عطاء الله، موسى، الامين العام لبلدية زلفانة ،«عوائق النشاط السياحي في زلفانة »، مقابلة في مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، يوم 11 ماي، الساعة 10:30 دقيقة.

2-بن عطاء الله، موسى ،الأمين العام لبلدية زلفانة ،«واقع النشاط السياحي في زلفانة »،مقابلة في مكتبه بتاريخ: 21 جويلية2020،الساعة 9.30.

لحرش فلاح، مسير مركب الشط الجميل زلفانة ،« دعم البلدية للفنادق ومصدر العقارات السياحية» ،مقابلة هاتفية، يوم 27 اوت 2020 ، الساعة 9:21 دقيقة.

3-فراج عبد الحفيظ، رئيس جمعية أصدقاء السائح، «التعريف بالجمعية وأهدافها» ، مقابلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، يوم 19 أفريل 2020، الساعة 14:20 دقيقة.

4- غشي، عبد الكريم، رئيس جمعية وردة الرمال ،«التعريف بالجمعية السياحية وردة الرمال وأهم نشاطاتها والمشاكل التي تواجهها»، المقابلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) ، يوم 17 أفريل 2020، الساعة 13.07 دقيقة.

5- قادة هواري ، مدير مؤسسة الحمامات المعدنية،« دعم النشاط الحموي لبلدية زلفانة»، المقابلة هاتفية: يوم 19 أفريل سنة 2020، الساعة 9:12 دقيقة.

المواقع الإلكترونية:

1-وزارةالشؤون الخارجية الجزائرية ،«**اكتشاف الجزائر**»، تاريخ الزيارة : 2020/03/28ساعة :11:00انظر الرابط : http//:www.mae.gov.dz/Tourisme-15.aspx

2-وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ،«مفهوم الجمعية »، تاريخ الزيارة : 2020/04/12 ، ساعة :12:30، انظر الرابط :

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7 %D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A

1- المطبوعات والمنشورات:

1-الديوان الوطني للإحصائيات فرع غرداية ، دراسة تهيئة منطقة التوسع السياحي -زلفانة-مرحلة النهائية .

2- مديرية السياحة و الصناعات التقليدية ، لولاية غرداية ،متابعة الاستثمار و التهيئة السياحية الصادرة بتاريخ: 2020/03/08.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

- **الوثائق**

1-Le Bureau national des statistique , succursale de ghardaia, Etude de la zone

2- La Direction du tourisme et de l'artisanat de .d'expansion touristique zelfana wilaya de ghardaia ,plans d'amenagement de la zest zelfana

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	البطاقة التركيبية لمياه زلفانة المعدنية	64
2	التوزيع الجغرافي للحرفين والتعاونيات الحرفية	66
3	عدد الحمامات التابعة للمؤسسة العمومية للحمامات	68
4	عدد الزوار والمؤجرين للحمامات وعدد السكان التابعة.	69
5	هيكلة منطقة التوسع السياحة الأولى	73
6	هيكلة منطقة التوسع السياحي الثانية	84
7	الفنادق ومراكز الإيواء بمدينة زلفانة	91

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لبلدية زلفانة	108
02	المؤسسة العمومية لتسيير الحمامات	109
03	مهرجان الإبلاو الهجن بزلفانة 2019	110
04	صناعة الخيم الصحراوية بمدينة زلفانة	111
05	صناعة النسيج بزلفانة	112
06	مقابلة مع السيد هواري قادة مدير المؤسسة العمومية للحمامات المعدنية لمدينة زلفانة	113
07	مقابلة معالسيد موسى بن عطا الله الأمين العام لبلدية زلفانة	114
08	مقابلة مع السيد عبد الكريم، غشى رئيس جمعية السياحة ووردة الرمال في زلفانة	115
09	مقابلة مع عبدالحفيظ، فراج، رئيس جمعية أصدقاء السائح	116

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
الشكر والعرفان	
ملخص الدراسة	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار العام للجماعات المحلية والنشاط السياحي.	10
المبحث الأول: تقديم عام عن الجماعات المحلية.	12
المطلب الأول: تعريف ونشأة الجماعات المحلية.	12
الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية.	12
الفرع الثاني: نشأة الجماعات المحلية.	14
المطلب الثاني: خصائص وأهمية نظام الجماعات المحلية.	14
الفرع الأول: خصائص الجماعات المحلية.	15
الفرع الثاني: أهمية نظام الجماعات المحلية.	17
المطلب الثالث: أسباب وأهداف ظهور الجماعات المحلية.	18
الفرع الأول: أسباب ظهور الجماعات المحلية.	18
الفرع الثاني: أهداف الجماعات المحلية.	20
المبحث الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر.	22
المطلب الأول: البلدية في الجزائر.	22
الفرع الأول: تعريف البلدية.	22
الفرع الثاني: التطور التاريخي للبلدية.	23
الفرع الثالث: هيئات البلدية.	26

المطلب الثاني : الولاية في الجزائر.	33
الفرع الأول: تعريف الولاية.	33
الفرع الثاني: التطور التاريخي للولاية.	34
الفرع الثالث: هيئات الولاية.	36
المبحث الثالث: مقومات ووظائف الجماعات المحلية.	43
المطلب الأول: مقومات الجماعات المحلية.	43
المطلب الثاني: وظائف الجماعات المحلية.	45
المبحث الرابع: لمحة عامة عن النشاط السياحي.	48
المطلب الأول: نشأة وتعريف السياحة والسائح.	48
الفرع الأول: نشأة السياحة.	48
الفرع الثاني: تعريف السياحة والسائح.	50
المطلب الثاني: أنواع السياحة.	53
خلاصة الفصل	56
الفصل الثاني: واقع دعم الجماعات المحلية لنشاط السياحي في بلدية زلفانة .	57
المبحث الأول: تقديم عام عن بلدية زلفانة .	59
المطلب الأول: تقديم تاريخي بلدية زلفانة.	59
الفرع الأول: تاريخ منطقة زلفانة.	59
الفرع الثاني: المعالم التاريخية لبلدية زلفانة.	60
المطلب الثاني: موقع ومميزات الطبيعة لبلدية زلفانة.	60
الفرع الأول: موقع الجغرافي لبلدية زلفانة.	60
الفرع الثاني: مميزات الطبيعة لمدينة زلفانة.	61
المطلب الثالث: المقومات السياحية لبلدية زلفانة وأنواعها.	63
الفرع الأول: المقومات السياحية لمدينة زلفانة.	63
الفرع الثاني: أنواع السياحة لبلدية زلفانة.	64

المبحث الثاني: دعم البلدية لسياحة بزلفانة.	67
المطلب الأول: دعم البلدية لنشاط السياحي	67
الفرع الأول: دعم البلدية لمؤسسة العمومية للحمامات المعدنية.	67
الفرع الثاني: دعم البلدية لبرامج مناطق التوسع السياحي.	69
المطلب الثاني: دعم البلدية لممارسي لنشاط السياحي.	87
الفرع الأول: دعم البلدية للجمعيات السياحية .	87
الفرع الثاني: دعم البلدية للفنادق و التظاهرات السياحية.	91
المبحث الثالث: عوائق دعم البلدية للنشاط السياحي بالمدنية.	95
المطلب الأول: عوائق خارج نطاق سلطة البلدية	95
الفرع الأول: العوائق الطبيعة و الصناعية .	95
الفرع الثاني: عوائق النشاط والعقار السياحي	96
المطلب الثاني: عوائق تدخل في مجال نشاط البلدية .	98
الفرع الأول: عوائق خاصة بالجانب التخطيطي للسياحة	98
الفرع الثاني: عوائق خاصة بين البلدية وشركائها من الجمعيات.	100
خلاصة الفصل.	102
خاتمة	103
الملاحق	107
قائمة المراجع	117
فهرس الجداول	126
فهرس الملاحق	128
فهرس المحتويات	130